

# أَحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ

لِلْإِمَامِ الْعَزَّازِيِّ

٦

وَبِهَامِشِهِ  
قَوْلُ الْيَقِينِ

فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ أَحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ

لِشَيْخِ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِهِ

فَخَّالُ الْحَافِظِ الْجَنَانِيِّ

بِتَخْرِيجِهِ

الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ الْهَرَوِيُّ وَ السَّيِّدُ مَرْغَبُ الزُّبَيْرِيُّ

دار غريب

للطباعة والنشر والتوزيع

بغداد





ترك بالكلية لاندريس، وليس في مجرد الطباع كفاية لحل شبه المبتدعة ما لم يتعلم فينبغي أن يكون التدريس فيه والبحث عنه أيضاً من فروض الكفايات، بخلاف زمن الصحابة رضي الله عنهم فإن الحاجة ما كانت ماسة إليه، فاعلم أن الحق أنه لا بد في كل بلد من قائم بهذا العلم مستقل بدفع شبه المبتدعة التي ثارت في تلك البلدة وذلك يدوم بالتعليم، ولكن ليس من الصواب تدريسه على العموم كتدريس الفقه والتفسير؛ فإن هذا مثل الدواء والفقه مثل الغذاء وضرر الغذاء، لا يحذر وضرر الدواء محذور لما ذكرنا فيه من أنواع الضرر، فالعالم به ينبغي أن يخصص بتعليم هذا العلم من فيه ثلاث خصال:

إحدهما: التجرد للعلم والحرص عليه، فإن المحترف يمنعه الشغل عن الاستتمام وإزالة الشكوك إذا عرضت.

والثانية: الذكاء والفتنة والفصاحة، فإن البليد لا يتفهم بفهمه والفدوم لا يتفهم بحجابه فيخاف عليه من ضرر الكلام ولا يرجى فيه نفعه.

والثالثة: أن يكون في طبعه الصلاح والديانة والتقوى ولا تكون الشهوات غالبية عليه، فإن الفاسق بأدنى شبهة ينخلع عن الدين فإن ذلك يحل عنه الحجر ويرفع السد الذي بينه وبين الملاذ فلا يحرص على إزالة الشبهة بل يغتنمها ليتخلص من أعباء التكليف فيكون ما يفسد مثل هذا المتعلم أكثر مما يصلحه. وإذا عرفت هذه الانقسامات اتضح لك أن هذه الحجة المحمودية في الكلام إنما هي من جنس حجج القرآن من الكلمات اللطيفة المؤثرة في القلوب المقنعة للنفوس دون التغلغل في التقسيمات والتدقيقات التي لا يفهمها أكثر الناس، وإذا فهموها اعتقدوا أنها شعوزة وصناعة تعلمها صاحبها للتلبيس فإذا قابله مثله في الصنعة قاومه، وعرفت أن الشافعي وكافة السلف إنما منعوا عن الخوض فيه والتجرد له لما فيه من الضرر الذي نبهنا عليه، وأن ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنه من مناظرة الخوارج وما نقل عن علي رضي الله عنه من المناظرة في القدر وغيره كان من الكلام الجلي الظاهر وفي محل الحاجة، وذلك محمود في كل حال، نعم قد تختلف الأعصار في كثرة الحاجة وقلتها فلا يبعد أن يختلف الحكم لذلك، فهذا حكم

العقيدة التي تعبد الخلق بها وحكم طريق النضال عنها وحفظها، فأما إزالة الشبهة وكشف الحقائق ومعرفة الأشياء على ما هي عليه وإدراك الأسرار التي يترجمها ظاهر ألفاظ هذه العقيدة فلا مفتاح له إلا المجاهدة وقمع الشهوات والإقبال بالكلية على الله تعالى وملازمة الفكر الصافي عن شوائب المجادلات، وهي رحمة من الله عز وجل تفيض على من يتعرض لنفحاتها بقدر الرزق وبحسب التعرض وبحسب قبول المحل وطهارة القلب، وذلك البحر الذي لا يدرك غوره ولا يبلغ ساحله.

مسألة: فإن قلت: هذا الكلام يشير إلى أن هذه العلوم لها ظواهر وأسرار، وبعضها جلي يبدو أولاً وبعضها خفي يتضح بالمجاهدة والرياضة والطلب الحثيث والفكر الصافي والسر الخالي عن كل شيء من أشغال الدنيا سوى المطلوب، وهذا يكاد يكون مخالفاً للشرع إذ ليس للشرع ظاهر وباطن وسر وعلن، بل الظاهر والباطن والسر والعلن واحد فيه فاعلم أن انقسام هذه العلوم إلى خفية وجلية لا ينكرها ذو بصيرة، وإنما ينكرها القاصرون الذين تلقفوا في أوائل الصبا شيئاً وجمدوا عليه فلم يكن لهم ترقى إلى شأو العلاء ومقامات العلماء والأولياء، وذلك ظاهر من أدلة الشرع، قال ﷺ: «إن للقرآن ظاهراً وباطناً وحداً ومطلعاً» (٢٣٦).

وقال علي بن أبي طالب: «إن ههنا علوماً جمّة لو وجدت لها حملة».

وقال ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم» (٢٣٧)، وقال ﷺ: «ما حدث أحد قوماً بحديث لم تبلغه عقولهم إلا كان فتنة عليهم» (٢٣٨).

وقال الله تعالى: ﴿وَنَلِكُ الْأَمْثَلُ نُصْرَتُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٣).

وقال ﷺ: «إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا العالمون بالله تعالى» (٢٣٩).

الحديث إلى آخره كما أوردناه في كتاب العلم.

(٢٣٦) حديث: «إن للقرآن ظاهراً وباطناً وحداً ومطلعاً» قال العراقي: أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود بنحوه وأورده ابن الأثير في نهايته.

(٢٣٧) تقدم في كتاب العلم برقم ١٣٦ ص ٢٠٧.

(٢٣٨) تقدم في كتاب العلم برقم ٩٩ ص ١٥٠.

(٢٣٩) تقدم في كتاب العلم برقم ٧٢ ص ١٠٧.



وقال عليه السلام: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا» (٢٤٠) فليت شعري إن لم يكن ذلك سرا منع من إفشائه لقصور الأفهام عن إدراكه أو لمعنى آخر فلم لم يذكره لهم، ولا شك أنهم كانوا يصدقونه لو ذكره لهم.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْزِيُّجَاتُ﴾ (الطلاق: ١٢). لو ذكرت تفسيره لرجتموني، وفي لفظ آخر: لقلتم إنه كافر. وقال أبو هريرة رضي الله عنه: حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين، أما أحدهما فبثته، وأما الآخر لو بثته لقطع هذا الحلقوم.

وقال عليه السلام: «ما فضلكم أبو بكر بكثرة صيام ولا صلاة ولكن بسر وقر في صدره» (٢٤١)، ولا شك في أن ذلك السر كان متعلقا بقواعد الدين غير خارج منها، وما كان من قواعد الدين لم يكن خافيا بظواهره على غيره.

وقال سهل التستري رضي الله عنه: للعالم ثلاثة علوم، علم ظاهر يبذله لأهل الظاهر، وعلم باطن لا يسعه إظهاره إلا لأهله، وعلم هو بينه وبين الله تعالى لا يظهره لأحد.

(٢٤٠) حديث: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا» قال العراقي: أخرجه من حديث عائشة وأنس. اهـ.

قال مرتضى: وأخرجه أيضا الإمام أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه كلهم عن أنس قال: خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة ما سمعت قط بمثلها ثم ذكره، وأخرج الحاكم في المستدرک من رواية يوسف بن حبان عن مجاهد عن أبي ذر رفعه: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا ولما ساغ لكم الطعام والشراب» وقال: على شرطهما ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بأنه منقطع، ورواه أيضا من طريقه ابن عساكر في التاريخ بتلك الزيادة وأخرج الحاكم أيضا في كتاب الرقاق والبيهقي في الشعب عن أبي الدرداء رفعه: «لو تعلمون ما أعلم لبكيتم كثيرا ولضحكتكم قليلا، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون، لا تدرون تنجون أو لا تنجون» وقال الحاكم صحيح، وأقره الذهبي وقال الهيثمي: رواه الطبراني من طريق ابنة أبي الدرداء عن أبيها ولم أعرفها وبقية رجاله رجال الصحيح، وأخرج الحاكم أيضا في الأحوال عن أبي هريرة رفعه: «لو تعلمون ما أعلم لبكيتم كثيرا ولضحكتكم قليلا، يظهر السفاق وترفع الأمانة وتقبض الرحمة ويتهم الأمين ويؤتمن غير الأمين، أناخ بكم الشر الجور، الفتن كأمثال الليل المظلم» وقال: صحيح، وأقره الذهبي.

(٢٤١) تقدم في كتاب العلم برقم ٧٤ ص ١١٣.

وقال بعض العارفين: إفشاء سر الربوبية كفر، وقال بعضهم: للربوبية سر لو أظهر لبطلت النبوة، وللنبوة سر لو كشف لبطل العلم، وللعلماء بالله سر لو أظهره لبطلت الأحكام. وهذا القائل إن لم يرد بذلك بطلان النبوة في حق الضعفاء لقصور فهمهم فما ذكره ليس بحق، بل الصحيح أنه لا تناقض فيه وأن الكامل من لا يطفىء نور معرفته نور ورعه، وملاك الورع النبوة.

**مسألة:** فإن قلت: هذه الآيات والأخبار يتطرق إليها تأويلات فيبين لنا كيفية اختلاف الظاهر والباطن، فإن الباطن إن كان مناقضاً للظاهر ففيه إبطال الشرع وهو قول من قال إن الحقيقة خلاف الشريعة، وهو كفر؛ لأن الشريعة عبارة عن الظاهر والحقيقة عبارة عن الباطن، وإن كان لا يناقضه ولا يخالفه فهو فيزول به الانقسام، ولا يكون للشرع سر لا يفشى بل يكون الخفى والجلى واحداً، فاعلم أن هذا السؤال يحرك خطباً عظيماً وينجر إلى علوم المكاشفة ويخرج عن مقصود علم المعاملة وهو غرض هذه الكتب، فإن العقائد التي ذكرناها من أعمال القلوب وقد تعبدنا بتلقيها بالقبول والتصديق بعقد القلب عليها لا بأن يتوصل إلى أن ينكشف لنا حقائقها فإن ذلك لم يكلف به كافة الخلق، ولولا أنه من الأعمال لما أوردناه في هذا الكتاب، ولولا أنه عمل ظاهر القلب لا عمل باطنه لما أوردناه في الشطر الأول من الكتاب، وإنما الكشف الحقيقي هو صفة سر القلب وباطنه، ولكن إذا انجر الكلام إلى تحريك خيال في مناقضة الظاهر للباطن فلا بد من كلام وجيز في حله؛ فمن قال: إن الحقيقة تخالف الشريعة أو الباطن يناقض الظاهر، فهو إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان، بل الأسرار التي يختص بها المقربون يدركها ولا يشاركونها الكثيرون في عملها ويمتنعون عن إفشائها إليهم ترجع إلى خمسة أقسام:

**القسم الأول:** أن يكون الشيء في نفسه دقيقاً، تكل أكثر الأفهام عن دركه فيختص بدركه الخواص وعليهم ألا يفشوه إلى غير أهله فيصير ذلك فتنة عليهم حيث تقصر أفهامهم عن الدرك وإخفاء سر الروح، « وكف رسول الله ﷺ عن بيانه من هذا القسم » (٢٤٢) فإن حقيقته مما

(٢٤٢) حديث: « وكف رسول الله ﷺ عن بيانه من هذا القسم » أخرج البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن مسعود حين سأله اليهود عن الروح قال فأمسك النبي ﷺ فلم يرد=



تكل الأفهام عن دركه وتقصر الأوهام عن تصور كنهه، ولا تظن أن ذلك لم يكن مكشوفاً لرسول الله ﷺ فإن من لم يعرف الروح فكأنه لم يعرف نفسه ولم يعرف نفسه فكيف يعرف ربه سبحانه. ولا يبعد أن يكون ذلك مكشوفاً لبعض الأولياء والعلماء وإن لم يكونوا أنبياء، ولكنهم يتأدبون بآداب الشرع فيسكتون عما سكت عنه، بل في صفات الله عز وجل من الخفايا ما تقصر أفهام الجماهير عن دركه ولم يذكر رسول الله ﷺ منها إلا الظواهر للأفهام من العلم والقدرة وغيرهما حتى فهمهما الخلق بنوع مناسبة توهموها إلى علمهم وقدرتهم إذ كان لهم من الأوصاف ما يسمى علماً وقدرة فيتوهمون ذلك بنوع مقايسة، ولو ذكر من صفاته ما ليس للخلق مما يناسبه بعض المناسبة شيء لم يفهموه، بل لذة الجماع إذا ذكرت للصبي أو العنين لم يفهمها إلا بمناسبة إلى لذة المطعموم الذي يدركه ولا يكون ذلك فهماً على التحقيق، والمخالفة بين علم الله تعالى وقدرته وعلم الخلق وقدرتهم أكثر من المخالفة بين لذة الجماع والأكل، وبالجمله فلا يدرك الإنسان إلى نفسه وصفات نفسه مما هي حاضرة له في الحال أو مما كانت له من قبل ثم بالمقايسة إليه يفهم ذلك لغيره، ثم قد يصدق بأن بينهما تفاوتاً في الشرف والكمال فليس في قوة البشر إلا أن يثبت لله تعالى ما هو ثابت لنفسه من الفعل والعلم والقدرة وغيرها من الصفات مع التصديق بأن ذلك أكمل وأشرف فيكون معظم تحريمه على صفات نفسه لا على ما اختص الرب تعالى به من الجلال، ولذلك قال ﷺ: « لا أُحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك »<sup>(٢٤٣)</sup> ليس المعنى أنى أعجز عن التعبير عما أدركته

= عليهم شيئاً... الحديث، وقال ابن عباس: قالت اليهود للنبي ﷺ: أخبرنا ما الروح وكيف تعذب الروح التي في الجسد وإنما الروح من أمر الله، ولم يكن نزل إليه فيه شيء فلم يجبه فأتاه جبريل عليه السلام بالآية: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٢٤٣) حديث: « لا أُحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » أخرجه مسلم من حديث عائشة رضيها عنها أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك في سجوده. قاله العراقي.

قال مرتضى: قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة هو حماد بن أسامة عن عبد الله بن عمر عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة رضيها عنها =

بل هو اعتراف بالقصور عن إدراك كنه جلاله، ولذلك قال بعضهم: ما عرف الله بالحقيقة سوى الله عز وجل. وقال الصديق رضي الله عنه: الحمد لله الذي لم يجعل للخلق سبيلا إلى معرفته إلا بالعجز عن معرفته. ولنقبض عنان الكلام عن هذا النمط ولنرجع إلى الغرض وهو أن أحد الأقسام ما تكل الأفهام عن إدراكه، ومن جملة الروح ومن جملة بعض صفات الله تعالى، ولعل الإشارة إلى مثله في قوله عليه السلام: «إن لله سبحانه سبعين حجاباً من نور لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل من أدركه بصره» (٢٤٤).

= قالت: فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك». وأخرجه الإمام أحمد عن أبي أسامة قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الأذكار: وفي السند لطيفة وهي رواية صحابي عن صحابي: أبو هريرة عن عائشة.

(٢٤٤) حديث: «إن لله سبحانه سبعين حجاباً من نور لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل من أدركه بصره». قال العراقي: أخرج أبو الشيخ ابن حبان في كتاب العظمة من حديث أبي هريرة: «بين الله وبين الملائكة الذين حول العرش سبعون حجاباً من نور» وإسناده ضعيف وفيه أيضاً من حديث أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل «هل ترى ربك قال: إن بيني وبينه لسبعين حجاباً من نور» وفي الكبير للطبراني من حديث سهل بن سعد: «دون الله تعالى سبعون ألف حجاب من نور وظلمة» ولمسلم من حديث أبي موسى: «حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه» ولابن ماجه: كل شيء أدركه بصره. اهـ. وقال مرتضى: وهكذا أورده المصنف في كتابه مشكاة الأنوار إلا أنه قال: من نور وظلمة، والباقي سواء قال: وفي بعض الروايات: سبعمائة وفي بعضها: سبعين ألفا. اهـ. وفي كتاب الأسماء والصفات لأبي منصور التميمي أنه عليه السلام وصف ربه عز وجل فقال: «حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركته». وفي رواية: دون الله سبعون ألف حجاب من نور وظلمة. اهـ. قال أبو منصور التميمي في كتابه المذكور: كل خبر ذكر فيه الحجاب فإنه يرجع معناه إلى الخلق لأنهم هم المحجوبون عن رؤية الله عز وجل، وليس الخالق محجوباً عنهم لأنه يراهم ولا يجوز أن يكون مستوراً بحجاب لأن ما ستره غيره فساتره أكبر منه وليس لله عز وجل حد ولا نهاية فلا يصح أن يكون بغيره مستوراً، ودليله قوله عز وجل: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ ولم يقل إنه محجوب عنهم، ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه أنه مر بقصاب فسمعه يقول في يمينه: لا والذي احتجب سبعة أطباق، فعلاه بالدرة وقال: له =



= يا لكع إن الله لا يحتجب عن خلقه بشيء ولكنه حجب خلقه عنه، فقال له القصاب: أولا أكفر عن يميني يا أمير المؤمنين؟ فقال: لا إنك حلفت بغير الله. فأما قوله: لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه... فقد تأوله أبو عبيد على أن المراد به لو كشف الرحمة عن النار لأحرقت من على الأرض، وكذلك قوله: دون الله سبعون ألف حجاب من نور وظلمة معناه أنها أجمع؛ حجاب لغيره لأنه غير محصور في شيء، وقيل معناه إن لله عز وجل علامات ودلالات على وحدانيته لو شاهدها الخلق لقامت مقام العيان في الدلالة عليه غير أنه خلق دون تلك الدلائل سبعين ألف حجاب من نور وظلمة ليتوصل الخلق إلى معرفته بالأدلة النظرية دون المعارف الضرورية. اهـ. وفصل الخطاب في هذا المقام ما قاله المصنف في مشكاة الأنوار في تفسير هذا الحديث ما نصه: إن الله متجل في ذاته بذاته لذاته ويكون الحجاب بالإضافة إلى محجوب لا محالة، وإن المحجوبين من الخلق ثلاثة أقسام: منهم من يحجب بمجرد الظلمة، ومنهم من يحجب بالنور المحض، ومنهم من يحجب بنور مقرون بظلمة، وأصناف هذه الأقسام كثيرة، ويمكنني أن أتكلف حصرها لكني لا أثق بما يلوح من تحديد وحصر، إذ لا أدري أنه المراد بالحديث أم لا، أما الحصر إلى سبعين أو سبعين ألفاً فتلك لا يستقل بها إلا القوة النبوية مع أن ظاهر ظني أن هذه الأعداد مذكورة للتكثير لا للتحديد، وقد تجرى العادة بذكر أعداد ولا يراد بها الحصر بل التكثير، والله أعلم بتحقيق ذلك وذلك خارج عن الوسع، وإنما الذي يمكنني الآن أن أعرفك هذه الأقسام وبعض أصناف كل قسم: القسم الأول المحجوبون بمحض الظلمة وهؤلاء صنفان والصنف الثاني منهما ينقسمون أربع فرق وأصناف الفرقة الرابعة لا يحصون وكلهم محجوبون عن الله بمحض الظلمة وهي نفوسهم المظلمة، والقسم الثاني طائفة حجبا بنور مقرون بظلمة وهم ثلاثة أصناف: صنف منشأ ظلمتهم من الحس، وصنف منشأ ظلمتهم من الخيال، وصنف منشأ ظلمتهم عن مقاييس عقلية فاسدة، وفي الصنف الأول طوائف ست لا يخلو واحد منهم عن مجاوزة الالتفات إلى نفسه والتشوق إلى معرفة ربه، وفي الصنف الثاني أيضاً طوائف وأحسنهم رتبة المجسمة ثم الكرامية، وفي الثالث أيضاً فرق فهؤلاء كلهم أصناف، القسم الثاني الذين حجبا بنور مقرون بظلمة والقسم الثالث هم المحجوبون بمحض الأنوار وهم أربعة أصناف، الواصلون منهم الصنف الرابع وهم الذين تجلّى لهم أن الرب المطاع موصوف بصفة لا تتناهى في الوجدانية المحضة والكمال البالغ وأن نسبة هذا المطاع إلى الموجودات الحسية نسبة الشمس في الأنوار المحسوسة منه فتوجهوا من الذي يحرك السماوات ومن الذي أمر بتحريكها إلى الذي فطر السماوات وفطر الأرض بتحريكها فوصلوا إلى موجود منزّه عن كل ما أدركه بصر الناظرين وبصيرتهم، إذ وجودهم من قبله فأحرقت سبحات وجهه وجه الأول إلا على جميع ما أدركه الناظرون وبصيرتهم، إذا وجدوه مقدسا منزها، ثم هؤلاء انقسموا، فمنهم من أحرق منه جميع ما أدركه بصره وانمحق وتلاشى ولكن بقي هو ملاحظا للجمال والقدس وملاحظا ذاته في جماله الذي ناله بالوصول إلى الحضرة الإلهية وانمحقت منه المبصرات دون المبصر وجاوز هؤلاء طائفة منهم خواص =

القسم الثاني: من الخفيات التي تمتنع الأنبياء والصديقون عن ذكرها ما هو مفهوم في نفسه لا يكل الفهم عنه، ولكن ذكره يضر بأكثر المستمعين ولا يضر بالأنبياء والصديقين وسر القدر الذي منع أهل العلم من إفشائه من هذا القسم، فلا يبعد أن يكون ذكر بعض الحقائق مضرا ببعض الخلق كما يضر نور الشمس بأبصار الخفافيش، وكما تضر رياح الورد بالجعل، وكيف يبعد هذا وقولنا إن الكفر والزنا والمعاصي والشور كله بقضاء الله تعالى وإرادته ومشيتته حق في نفسه، وقد أضر سماعه بقوم إذ أوهم ذلك عندهم أنه دلالة على السفه ونقيض الحكمة والرضا بالقبيح والظلم، وقد ألد ابن الراوندي وطائفة من المخذولين بمثل ذلك، وكذلك سر القدر، ولو أفشى لأوهم عند أكثر الخلق عجزاً إذ تقصر أفهامهم عن إدراك ما يزيل ذلك الوهم عنهم، ولو قال قائل: إن القيامة لو ذكر ميقاتها وأنها بعد ألف سنة أو أكثر أو أقل لكان مفهوماً، ولكن لم يذكر لمصلحة العباد خوفاً من الضرر فلعل المدة إليها بعيدة فيطول الأمد، وإذا استبطأت النفوس وقت العقاب قل اكتراثها، ولعلها كانت قريبة في علم الله سبحانه، ولو ذكرت لعظم الخوف وأعرض الناس عن الأعمال وخربت الدنيا، فهذا المعنى لو اتجه وصح فيكون مثالا لهذا القسم.

= الخواص فأحرقتهم سبحات وجهه وغشيم سلطان الجلال وامحقوا وتلاشوا في ذاته ولم يبق لهم لحاظ إلى أنفسهم بفنائهم عن أنفسهم ولم يبق إلا الواحد الحق، وصار معنى قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ لهم ذوقاً وحالا، فهذه نهاية الواصلين ومنهم من لم يتدرج في الترقى والعروج عن التفصيل الذي ذكرناه، ولم يطل عليه العروج فسبقوا في أول وهلة إلى معرفة القدس وتنزيه الربوبية عن كل ما يجب تنزيهها عنه، فغلب عليهم أولا ما غلب على الآخرين آخرًا، وهجم عليهم التجلي دفعة فأحرق سبحات وجهه جميع ما يمكن أن يدركه بصر حسي أو بصيرة عقلية ويشبه أن يكون الأول طريق الخليل، والثاني طريق الحبيب صلوات الله وسلامه عليهما، والله أعلم بأسرار أقدامهما وأنوار مقامهما، فهذه إشارة إلى أصناف المحجوبين ولا يبعد أن يبلغ عددهم إذا فصلت المقامات وتبع حجب السالكين سبعين ألفًا، وإذا فتشت لا تجد واحدًا منهم خارجًا عن الأقسام التي حصرناها فإنهم إنما يحجبون بصفاتهم البشرية أو بالحس أو بالخيال أو بمقايضة العقل أو بالنور المحض كما سبق، والله أعلم.



القسم الثالث: أن يكون الشيء بحيث لو ذكر صريحاً لفهم ولم يكن فيه ضرر، ولكن يُكنى عنه على سبيل الاستعارة والرمز ليكون وقعه في قلب المستمع أغلب، وله مصلحة في أن يعظم وقع ذلك الأمر في قلبه كما لو قال قائل: رأيت فلاناً يقلد الدر في أعناق الخنازير، فكنى به عن إفشاء العلم وبث الحكمة إلى غير أهلها، فالمستمع قد يسبق إلى فهمه ظاهر اللفظ والمحقق إذا نظر وعلم أن ذلك الإنسان لم يكن معه در ولا كان في موضعه خنزير تفتن لدرك السر والباطن فيتفاوت الناس في ذلك، ومن هذا قال الشاعر:

رجلان خياط وآخر حائك      متقابلان على السماك الأعزل  
لازال ينسج ذاك خرقة مدبر      ويخيط صاحبه ثياب المقبل

فإنه عبر عن سبب سماوى في الإقبال والإدبار برجلين صانعين، وهذا النوع يرجع إلى التعبير عن المعنى بالصورة التى تتضمن عين المعنى أو مثله، ومنه قوله عليه السلام: «إن المسجد لينزوى من النخامة كما تنزوى الجلدة عن النار» (٢٤٥) وأنت ترى أن ساحة المسجد لا تنقبض بالنخامة، ومعناه أن روح المسجد كونه معظماً ورمى النخامة فيه تحقير له فيضاد معنى المسجدية مضادة النار لاتصال أجزاء الجلدة، وكذلك قوله عليه السلام: «أما يخشى الذى يرفع رأسه قبل الإمام أن يحوّل الله رأسه رأس حمار» (٢٤٦) وذلك من حيث الصورة لم يكن قط

(٢٤٥) حديث: «إن المسجد لينزوى من النخامة كما تنزوى الجلدة عن النار» أى عن مماساتها. قال العراقي: هذا لم أر له أصلاً فى المرفوع، وإنما هو فى قول أبى هريرة، رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه. اهـ.

قال مرتضى: ورواه كذلك عبد الرزاق موقوفاً على أبى هريرة، وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه أيضاً أن رسول الله ﷺ رأى نخامة فى المسجد فى القبلة فقال: «ما بال أحدكم مستقبل ربه فينزع أمامه، أيجب أحدكم أن يستقبل فينزع فى وجهه».

(٢٤٦) حديث: «أما يخشى الذى يرفع رأسه قبل الإمام أن يحوّل الله رأسه رأس حمار» أو يجعل الله صورته صورة حمار، أخرجه الشيخان من حديث أبى هريرة، وأخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه كذلك كلهم فى الصلاة، وفى رواية: ألا يخشى أحدكم إذا رفع رأسه أى من السجود فهو نص فيه، وعند أبى داود زيادة: والإمام ساجد، وهو دليل =

ولا يكون، ولكن من حيث المعنى هو كائن إذ رأس الحمار لم يكن بحقيقته لكونه وشكله بل بخاصيته وهى البلادة والحمق، ومن رفع رأسه قبل الإمام فقد صار رأس حمار فى معنى البلادة والحمق وهو المقصود دون الشكل الذى هو قالب المعنى، إذ من غاية الحق أن يجمع بين الاقتداء وبين التقدم فإنهما متناقضان، وإنما يعرف أن هذا السر على خلاف الظاهر إما بدليل عقلى أو شرعى، أما العقلى فأن يكون حمله على الظاهر غير ممكن، كقوله ﷺ: «قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن» (٢٤٧) إذ لو فتشنا عن قلوب المؤمنين فلن نجد فيها أصابع فعلم أنها كناية عن القدرة التى هى سر الأصابع وروحها الخفية، وكنى بالأصابع عن القدرة لأن ذلك أعظم وقعاً فى تفهم تمام الاقتدار، ومن هذا القبيل فى كنياته عن الاقتدار قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ وَكُنْ فَيَكُونُ ﴾ (النحل: ٤٠).

فإن ظاهره ممتنع، إذ قوله كن إن كان خطاباً للشئ قبل وجوده فهو محال، إذ المعدوم لا يفهم الخطاب حتى يمتثل، وإن كان بعد الوجود فهو مستغن عن التكوين، ولكن لما كانت هذه الكناية أوقع فى النفوس فى تفهيم غاية الاقتدار عدل إليها، وأما المدرك بالشرع فهو أن يكون إجراؤه على الظاهر ممكناً، ولكنه يروى أنه أريد به غير الظاهر كما ورد فى تفسير قوله تعالى:

﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴾ (الرعد: ١٧)، وأن معنى الماء ههنا هو

القرآن، ومعنى الأودية هى القلوب، وأن بعضها احتملت شيئاً كثيراً وبعضها قليلاً وبعضها لم يحتمل، والزبد مثل الكفر والنفاق فإنه وإن ظهر وطفا على رأس الماء فإنه لا يثبت والهدانة التى تنفع الناس تمكث، وفى هذا القسم تعمق جماعة فأولوا ما ورد فى الآخرة من الميزان

= على التخصيص والحق به الركوع لكونه فى معناه، وإنما نص على السجود لمزيد مزية فيه إذ المصلى أقرب ما يكون من ربه فيه وهو غاية الخضوع المطلوب، كذا فى الفتح، وعند ابن خزيمة: قبل الإمام فى صلاته، وقوله: رأسه، أى التى خبت بالرفع تعدياً رأس حمار، وفى رواية ابن حبان: رأس كلب.

(٢٤٧) حديث: « قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن » أخرجه مسلم من حديث عبد الله ابن عمرو رضي الله عنه.



والصراط وغيرهما وهو بدعة إذ لم ينقل ذلك بطريق الرواية وإجراؤه على الظاهر غير محال فيجب إجراؤه على الظاهر.

**القسم الرابع:** أن يدرك الإنسان الشيء جملة ثم يدركه تفصيلاً بالتحقيق والذوق بأن يصير حالاً ملائماً له في تفاوت العلمان، ويكون الأول كالقشر والثاني كاللباب، والأول كالظاهر والثاني كالباطن، وذلك كما يتمثل الإنسان في عينه شخص في الظلمة أو على البعد فيحصل له نوع علم فإذا رآه بالقرب أو بعد زوال الظلام أدرك تفرقة بينهما، ولا يكون الأخير ضد الأول بل هو استكمال له، فكذلك العلم والإيمان والتصديق إذ قد يصدق الإنسان بوجود العشق والمرض والموت قبل وقوعه، ولكن تحققه به عند الوقوع أكمل من تحققه قبل الوقوع، بل للإنسان في الشهوة والعشق وسائر الأحوال ثلاثة أحوال متفاوتة وإدراكات متباينة: الأول تصديقه بوجوده قبل وقوعه، والثاني عند وقوعه، والثالث بعد تصرمه، فإن تحققك بالجوع بعد زواله يخالف التحقق به قبل الزوال، وكذلك من علوم الدين ما يصير ذوقاً فيكمل فيكون ذلك كالباطن بالإضافة إلى ما قبل ذلك؛ ففرق بين علم المريض بالصحة وبين علم الصحيح بها، ففي هذه الأقسام الأربعة تفاوت الخلق وليس في شيء منها باطن يناقض الظاهر بل يتممه ويكمّله كما يتمم اللب القشر، والسلام.

**القسم الخامس:** أن يعبر بلسان المقال عن لسان الحال، فالقاصر الفهم يقف على الظاهر ويعتقده نطقاً، والبصير بالحقائق يدرك السرف فيه، وهذا كقول القائل: قال الجدار للوتد: لم تشقني؟ قال: سل من يدقني فلم يتركني ورائي الحجر الذي ورائي؛ فهذا تعبير عن لسان الحال بلسان المقال، ومن هذا قوله تعالى:

﴿رُءُوسُنَّوِي إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾

(فصلت: ١١) .

فالبليد يفتقر في فهمه إلى أن يقدر لهما حياة وعقلاً وفهماً للخطاب، وخطاباً هو صوت وحرف تسمعه السماء والأرض فتجيبان بحرف وصوت وتقولان أتينَا طائعين، والبصير يعلم أن

ذلك لسان الحال، وأنه إنباء عن كونهما مسخرتين بالضرورة ومضطرتين إلى التسخير، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُ شَيْءٌ إِلَّا بِشَيْءٍ مُّجْمَدٍ﴾ (الإسراء: ٤٤).

فالبليد يفتقر فيه إلى أن يقدر للجمادات حياة وعقلا ونطقا بصوت وحرف. حتى يقول سبحانه الله ليتحقق تسبيحه، والبصير يعلم أنه ما أريد به نطق اللسان بل كونه مسبحا بوجوده ومقدسا بذاته وشاهدا بوحداية الله سبحانه، كما يقال:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد

وكما يقال: هذه الصنعة المحكمة تشهد لصانعها بحسن التدبير وكمال العلم، لا بمعنى أنها تقول أشهد بالقول ولكن بالذات والحال، وكذلك ما من شيء إلا وهو محتاج في نفسه إلى موجد يوجده ويبقيه ويديم أوصافه ويردده في أطواره فهو بحاجة يشهد لخالقه بالتقديس، يدرك شهادته ذوو البصائر دون الجامدين على الظواهر، ولذلك قال تعالى:

﴿وَلَا يَكُنْ لَّالْفَقَهُونَ تَسْبِيحُهُمْ﴾ (الإسراء: ٤٤).

وأما القاصرون فلا يفقهون أصلا، وأما المقربون والعلماء الراسخون فلا يفقهون كنهه وكماله إذ لكل شيء شهادات شتى على تقديس الله سبحانه وتسيبحه، ويدرك كل واحد بقدر عقله وبصيرته وتعداد تلك الشهادات لا يليق بعلم المعاملة فهذا الفن أيضا مما يتفاوت أرباب الظواهر وأرباب البصائر في علمه وتظهر به مفارقة الباطن للظاهر، وفي هذا المقام لأرباب المقامات إسراف واقتصاد، فمن مسرف في رفع الظواهر انتهى إلى تغيير جميع الظواهر والبراهين أو أكثرها حتى حملوا قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَاتُنَا أَيْدِيهِمْ وَشَهِدَتْ أَرْجُلُهُمْ﴾ (يس: ٦٥).

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِمَ لَمْ يَجْعَلْ لَّنْهُدًى لَّشَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقْنَا اللَّهَ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾

(فصلت: ٢١).

وكذلك المخاطبات التي تجرى من منكر ونكير، وفي الميزان والصراط والحساب، ومناظرات أهل النار وأهل الجنة في قولهم: ﴿أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ (الأعراف: ٥٠) زعموا أن ذلك كله بلسان الحال.

وغلا آخرون في حسم الباب منهم أحمد بن حنبل رحمته الله حتى منع تأويل قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (آل عمران: ٤٧) وزعموا أن ذلك خطاب بحرف وصوت يوجد من الله تعالى في كل لحظة بعدد كون كل مكُون حتى سمعت بعض أصحابه يقول إنه حسم باب التأويل إلا لثلاثة ألفاظ، قوله عليه السلام: «الحجر الأسود يمين الله في أرضه» (٢٤٨) وقوله عليه السلام: «قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن»، وقوله عليه السلام: «إني لأجد نفس الرحمن من جانب اليمن» (٢٤٩)، ومال إلى حسم الباب أرباب الظواهر، والظن بأحمد بن حنبل رحمته الله أنه علم أن الاستواء ليس هو الاستقرار والنزول ليس هو الانتقال، ولكنه منع من التأويل حسمًا للباب ورعاية لصلاح الخلق، فإنه إذا فتح الباب اتسع الخرق وخرج الأمر عن الضبط وجاوز حد الاقتصاد إذ حد ما جاوز الاقتصاد لا ينضبط، فلا بأس بهذا الزجر ويشهد له سيرة السلف، فإنهم كانوا يقولون أمرؤها كما جاءت، حتى قال مالك رحمه الله لما سئل عن الاستواء: «الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة» وذهبت طائفة إلى

(٢٤٨) حديث: «الحجر الأسود يمين الله في أرضه» قال العراقي: أخرجه الحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمر وبلطف: الحجر يمين الله.

(٢٤٩) حديث: «إني لأجد نفس الرحمن من جانب اليمن» أخرجه أحمد من حديث أبي هريرة في حديث قال فيه: «وأجد نفس ربكم من قبل اليمن» ورجاله ثقات، قاله العراقي. اهـ.

قال مرتضى: وأخرج الخطيب وابن عساكر عن جابر رفعه: «الحجر يمين الله في الأرض يصافح بها عباده» قال ابن الجوزي: في سنده إسحاق بن بشير كذبه ابن شيبه وغيره، وقال الدارقطني: هو في عداد من يضع، وأخرج الديلمي عن أنس رفعه: «الحجر يمين الله فمن مسحه فقد بايع الله» وفي سنده على بن عمر السكري ضعفه البرقاني وأيضًا العلاء بن سلمة الرواس، قال الذهبي: متهم بالوضع ثم إن معنى قوله: يمين الله أي هو بمنزلة يمينه، ولما كان كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل يمينه، والحاج أول ما يقدم يسن له تقبيله، فلذا نزل منزل يمين الكعبة.



الاقتصاد وفتحوا باب التأويل فى كل ما يتعلق بصفات الله سبحانه، وتركوا ما يتعلق بالآخرة على ظواهرها ومنعوا التأويل فيه وهم الأشعرية، وزاد المعتزلة عليهم حتى أولوا من صفاته تعالى الرؤية، وأولوا كونه سميعاً بصيراً، وأولوا المعراج وزعموا أنه لم يكن بالجسد، وأولوا عذاب القبر والميزان والصراط وجملة من أحكام الآخرة، ولكن أقروا بحشر الأجساد وبالجنة واشتمالها على المأكولات والمشروبات والمنكوحات والملاذ المحسوسة، وبالنار واشتمالها على جسم محسوس محرق يحرق الجلود ويذيب الشحوم، ومن ترقىهم إلى هذا الحد زاد الفلاسفة فأولوا كل ما ورد فى الآخرة وردوه إلى آلام عقلية وروحانية ولذات عقلية وأنكروا حشر الأجساد وقالوا ببقاء النفوس وأنها تكون إما معذبة وإما منعمة بعذاب ونعيم لا يدرك بالحس، وهؤلاء هم المسرفون، وحد الاقتصاد بين هذا الانحلال كله وبين جمود الحنابلة دقيق غامض لا يطلع عليه إلا الموفقون الذين يدركون الأمور بنور إلهى لا بالسمع، ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هى عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه وما خالف أولوه، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد فلا يستقر له فيها قدم ولا يتعين له موقف، والأليق بالمقتصر على السمع المجرد مقام أحمد ابن حنبل رحمه الله، والآن فكشف الغطاء عن حد الاقتصاد فى هذه الأمور داخل فى علم المكاشفة والقول فيه يطول فلا نخوض فيه، والغرض بيان موافقة الباطن الظاهر وأنه غير مخالف له، فقد انكشف بهذه الأقسام الخمسة أمور كثيرة، وإذا رأينا أن نقتصر بكافة العوام على ترجمة العقيدة التى حررناها، وأنهم لا يكلفون غير ذلك فى الدرجة الأولى إلا إذا كان خوف تشويش لشيوع البدعة فيرقى فى الدرجة الثانية إلى عقيدة فيها لواضع من الأدلة مختصرة من غير تعمق، فلنورد فى هذا الكتاب تلك اللوامع ولنقتصر فيها على ما حررناه لأهل القدس وسميناه الرسالة القدسية فى قواعد العقائد وهى مودعة فى هذا الفصل الثالث من هذا الكتاب.

## الفصل الثالث

### فى لوامع الأدلة للعقيدة التى ترجمناها بالقدس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذى مَيَّزَ عصابة السُّنة بأنوار اليقين، وآثر رهط الحق بالهداية إلى دعائم الدين، وجنبهم زيغ الزائغين وضلال الملحدين، ووقفهم للاقتداء بسيد المرسلين، وسددهم للتأسى بصحبة الأكرمين، ويسر لهم اقتفاء آثار السلف الصالحين حتى اعتصموا من مقتضيات العقول بالحبل المتين، ومن سير الأولين وعقائدهم بالمنهج المبين، فجمعوا بالقبول بين نتائج العقول، وقضايا الشرع المنقول وتحققوا أن النطق بما تعبدوا به من قول لا إله إلا الله محمد رسول الله ليس له طائل ولا محصول إن لم تتحقق الإحاطة بما تدور عليه هذه الشهادة من الأقطاب والأصول، وعرفوا أن كلمتى الشهادة على إيجازها تتضمن إثبات ذات الإله وإثبات صفاته وإثبات أفعاله وإثبات صدق الرسول، وعلموا أن بناء الإيمان على هذه الأركان وهى أربعة، ويدور كل ركن منها على عشرة أصول:

**الركن الأول:** فى معرفة ذات الله تعالى، ومداره على عشرة أصول، وهى: العلم بوجود الله تعالى وقدمه وبقائه، وأنه ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض، وأنه سبحانه ليس مختصاً بجهة ولا مستقراً على مكانه، وأنه يرى وأنه واحد.

**الركن الثانى:** فى صفاته، ويشتمل على عشرة أصول، وهى: العلم بكونه حيّاً عالماً قادراً مريداً سميعاً بصيراً متكلماً منزهاً عن حلول الحوادث، وأنه قديم الكلام والعلم والإرادة.

**الركن الثالث:** فى أفعاله، ومداره على عشرة أصول، وهى: أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأنها مكتسبة للعباد، وأنها مرادة لله تعالى، وأنه متفضل بالخلق والاختراع، وأن له تعالى تكليف ما لا يطاق، وأن له إيلام البرىء، ولا يجب عليه رعاية الأصلح، وأنه لا واجب إلا بالشرع، وأن بعثة الأنبياء جائزة، وأن نبوة نبينا محمد ﷺ ثابتة مؤيدة بالمعجزات.

الركن الرابع: فى السمعيات، ومداره على عشرة أصول، وهى: إثبات الحشر والنشر، وسؤال منكر ونكير، وعذاب القبر، والميزان والضراط، وخلق الجنة والنار، وأحكام الإمامة، وأن فضل الصحابة على حسب ترتيبهم، وشروط الإمامة.

فأما الركن الأول من أركان الإيمان في معرفة ذات الله سبحانه وتعالى وأن الله تعالى واحد ومداره على عشرة أصول:

الأصل الأول: معرفة وجوده تعالى وأول ما يستضاء به من الأنوار ويسلك من طريق الاعتبار ما أرشد إليه القرآن فليس بعد بيان الله سبحانه بيان.

وقد قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا ۝٦ وَاجْبالاً أَوْتَادًا ۝٧ وَخَلَقْنَاهُ أَزْوَاجًا ۝٨ وَجَعَلْنَا بَيْنَكُمْ سُبُلًا ۝٩ وَجَعَلْنَا الْيَلَّ لِيَاسًا ۝١٠ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ۝١١ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ۝١٢ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ۝١٣ وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرِ مَاءً ثَجَّاجًا ۝١٤ لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا ۝١٥ وَجِثًّا لَفَافًا ۝١٦﴾ (النبا: ٦ - ١٦) .

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقِ الْيَلِّ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُتَحَرِّكِينَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٦٤).

وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ۝١٥ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا ۝١٦ وَاللَّهُ أُنَبِّئُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَأًا ۝١٧ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ (نوح: ١٥ - ١٨).

وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ ۖ ؕ إِنَّمَا تَدْعُونَ خُلُقُونَ ۖ وَأَمْ تَدْعُونَ إِلَىٰ خُلُقُونَ ۖ﴾ (الواقعة: ٥٨، ٥٩) إلى قوله: ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الواقعة: ٧٣).

فليس يخفى على من معه أدنى مسكة من عقل إذا تأمل بأدنى فكرة مضمون هذه الآيات، وأدار نظره على عجائب خلق الله في الأرض والسموات، وبدائع فطرة الحيوان والنبات، أن



هذا الأمر العجيب والترتيب المحكم لا يستغنى عن صانع يديره، وفاعل يحكمه ويقدره، بل تكاد فطرة النفوس تشهد بكونها مقهورة تحت تسخير ومصرفة بمقتضى تدبيره، ولذلك قال الله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (إبراهيم: ١٠).

ولهذا بعث الأنبياء صلوات الله عليهم لدعوة الخلق إلى التوحيد ليقولوا لا إله إلا الله، وما أمروا أن يقولوا لنا إله وللعالم إله، فإن ذلك كان مجهولاً في فطرة عقولهم من مبدأ نشوهم وفي عنفوان شبابهم، ولذا قال عز وجل:

﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (لقمان: ٢٥).

وقال تعالى: ﴿فَأَوْرَثَكُمُ الدِّينَ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ (الروم: ٣٠).

فإذاً في فطرة الإنسان وشواهد القرآن ما يغنى عن إقامة البرهان ولكننا على سبيل الاستظهار والاقتداء بالعلماء النظائر نقول: من بدائه العقول أن الحادث لا يستغنى في حدوثه عن سبب يحدثه، والعالم حادث فإذا لا يستغنى في حدوثه عن سبب أما قولنا إن الحادث لا يستغنى في حدوثه عن سبب فجلى، فإن كل حادث مختص بوقت يجوز في العقل تقدير تقديمه وتأخيرته باختصاصه بوقته دون ما قبله وما بعده يفتقر بالضرورة إلى المخصص، وأما قولنا: العالم حادث فبرهانه أن أجسام العالم لا تخلو عن الحركة والسكون، وهما حادثان وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ففي هذا البرهان ثلاث دعاوى:

**الأولى:** قولنا إن الأجسام لا تخلو عن الحركة والسكون، وهذه مدركة بالبديهة والاضطرار، فلا يحتاج فيها إلى تأمل وافتكار، فإن من عقل جسم لا ساكن ولا متحركا كان لمتن الجهل راكبا وعن نهج العقل ناكبا.

**الثانية:** قولنا إنهما حادثان، ويدل على ذلك تعاقبهما ووجود البعض منهما بعد البعض، وذلك مشاهد في جميع الأجسام ما شوهد منها وما لم يشاهد، فما من ساكن إلا والعقل قاض

بجواز حركته وما من متحرك إلا والعقل قاض بجواز سكونه، فالطارئ منهما حادث لطريانه  
والسابق حادث لعدمه، لأنه لو ثبت قدمه لاستحال عدمه على ما سيأتى بيانه وبرهانه فى إثبات  
بقاء الصانع تعالى وتقدس.

**الثالثة:** قولنا ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وبرهانه أنه لو لم يكن كذلك لكان قبل  
كل حادث حوادث لا أول لها، ولو لم تنقض تلك الحوادث بجملتها لا تنتهى النوبة إلى وجود  
الحوادث الحاضر فى الحال وانقضاء ما لا نهاية له محال، ولأنه لو كان للفلك دورات، لا نهاية  
لها لكان لا يخلو عددها عن أن تكون شفعاً أو وترًا، أو شفعاً ووترًا جميعًا، أو لا شفعاً ولا وترًا  
ومحال أن تكون شفعاً ووترًا جميعًا أو لا شفعاً ولا وترًا فإن ذلك جمع بين النفي والإثبات، إذ  
فى إثبات أحدهما نفى الآخر وفى نفي أحدهما إثبات الآخر، ومحال أن يكون شفعاً لأن الشفع  
يصير وترًا بزيادة واحد وكيف يعوز ما لا نهاية له واحد، ومحال أن يكون وترًا إذ الوتر يصير  
شفعاً بواحد فكيف يعوزها واحد مع أنه لا نهاية لأعدادها، ومحال أن يكون لا شفعاً ولا وترًا  
إذ له نهاية، فتحصل من هذا أن العالم لا يخلو عن الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو إذاً  
حادث، وإذا ثبت حدوثه كان افتقاره إلى المحدث من المدركات بالضرورة.

**الأصل الثانى:** العلم بأن الله تعالى قديم لم يزل أزليًا ليس لوجوده أول بل هو أول كل  
شئ وقبل كل ميت وحى، وبرهانه أنه لو كان حادثًا ولم يكن قديمًا لافتقر هو أيضًا إلى  
محدث وافتقر محدثه إلى محدث، وتسلسل ذلك إلى ما لا نهاية وما تسلسل لم يتحصل أو  
ينتهى إلى محدث قديم هو الأول، وذلك هو المطلوب الذى سميناه صانع العالم ومبدئه وبارئه  
ومحدثه ومبدعه.

**الأصل الثالث:** العلم بأنه تعالى مع كونه أزليًا أبدى ليس لوجوده آخر، فهو الأول والآخر  
والظاهر والباطن لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه، وبرهانه أنه لو انعدم لكان لا يخلو إما أن  
ينعدم بنفسه أو بمعدم يضاده، ولو جاز أن ينعدم شئ يتصور دوامه بنفسه لجاز أن يوجد شئ  
يتصور عدمه بنفسه، فكما يحتاج طريان الوجود إلى سبب فكذلك يحتاج طريان العدم إلى

سبب، وباطل أن ينعدم بمعدم يضاده لأن ذلك المقدم لو كان قديماً لما تصور الوجود معه وقد ظهر بالأصلين السابقين وجوده وقدمه فكيف كان وجوده في القدم ومعه ضده ؛ فإن كان الضد المعدم حادثاً كان محالاً إذ ليس الحادث في مضادته للقديم حتى يقطع وجوده بأولى من القديم في مضادته للحادث حتى يدفع وجوده، بل الدفع أهون من القطع والقديم أقوى وأولى من الحادث.

**الأصل الرابع:** العلم بأنه تعالى ليس بجوهر يتحيز بل يتعالى ويتقدس عن مناسبة الحيز، وبرهانه أن كل جوهر متحيز فهو مختص بحيزه ولا يخلو من أن يكون ساكناً فيه أو متحركاً عنه، فلا يخلو عن الحركة أو السكون وهما حادثان وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، ولو تصور جوهر متحيز قديم لكان يعقل قدم جواهر العالم، فإن سماه مُسمَّ جوهرًا ولم يرد به المتحيز كان مخطئاً من حيث اللفظ لا من حيث المعنى.

**الأصل الخامس:** العلم بأنه تعالى ليس بجسم مؤلف من جواهر إذ الجسم عبارة عن المؤلف من الجواهر، وإذا بطل كونه جوهرًا مخصوصاً بحيز بطل كونه جسماً لأن كل جسم مختص بحيز ومركب من جوهر، فالجوهر يستحيل خلوه عن الافتراق والاجتماع والحركة والسكون والهيئة والمقدار وهذه سمات الحدوث، ولو جاز أن يعتقد أن صانع العالم جسم لجاز أن يعتقد الإلهية للشمس والقمر أو لشيء آخر من أقسام الأجسام، فإن تجاسر متجاسر على تسميته تعالى جسماً من غير إرادة التأليف من الجواهر كان ذلك غلطاً في الاسم مع الإصابة في نفي معنى الجسم.

**الأصل السادس:** العلم بأنه تعالى ليس بعرض قائم بجسم أو حال في محال لأن العرض ما يحل في الجسم، فكل جسم فهو حادث لا محالة ويكون محدثه موجوداً قبله، فكيف يكون حالاً في الجسم وقد كان موجوداً في الأزل وحده وما معه غيره، ثم أحدث الأجسام والأعراض بعده ولأنه عالم قادر مريد خالق كما سيأتى بيانه وهذه الأوصاف تستحيل على الأعراض بل لا تعقل إلا لموجود قائم بنفسه مستقل بذاته، وقد تحصل من هذه الأصول أنه

موجود قائم بنفسه ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض وأن العالم كله جواهر وأعراض وأجسام، فإذا لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء بل هو الحى القيوم الذى ليس كمثله شيء، وأننى يشبه المخلوق خالقه والمقدور مقدّره والمصور مصوّره، والأجسام والأعراض كلها من خلقه وصنعه فاستحال القضاء عليها بمماثلته ومشابهته.

**الأصل السابع:** العلم بأن الله تعالى منزّه الذات عن الاختصاص بالجهات، فإن الجهة إما فوق وإما أسفل وإما يميناً وإما شمالاً أو قدام أو خلف، وهذه الجهات هو الذى خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان، إذ خلق له طرفين أحدهما يعتمد على الأرض ويسمى رجلاً والآخر يقابله ويسمى رأساً فحدث اسم الفوق لما يلي جهة الرأس واسم السفلى لما يلي جهة الرجل، حتى أن النملة التى تدب منكسة تحت السقف تنقلب جهة الفوق فى حقها تحتاً وإن كان فى حقنا فوقاً، وخلق للإنسان اليدين وإحدهما أقوى من الأخرى فى الغالب فحدث اسم اليمين للأقوى واسم الشمال لما يقابله، وتسمى الجهة التى تلى اليمين يميناً والأخرى شمالاً، وخلق له جانبين يبصر من أحدهما ويتحرك إليه فحدث اسم القدام للجهة التى يتقدم إليها بالحركة واسم الخلف لما يقابلها، فالجهات حادثة بحدوث الإنسان ولو لم يخلق الإنسان بهذه الخلقة بل خلق مستديراً كالكرة لم يكن لهذه الجهات وجود البتة، فكيف كان فى الأزل مختصاً بجهة والجهة حادثة أو كيف صار مختصاً بجهة بعد أن لم يكن له أبان خلق العالم فوقه ويتعالى عن أن يكون له فوق إذ تعالى أن يكون له رأس، والفوق عبارة عما يكون جهة الرأس، أو خلق العالم تحته فتعالى عن أن يكون له تحت إذ تعالى عن أن يكون له رجل والتحت عبارة عما يلي جهة الرجل، وكل ذلك مما يستحيل فى العقل، ولأن المعقول من كونه مختصاً بجهة أنه مختص بحيز اختصاص الجواهر أو مختص بالجواهر اختصاص العرض، وقد ظهر استحالة كونه جوهرًا أو عرضًا فاستحال كونه مختصاً بالجهة، وإن أريد بالجهة غير هذين المعنيين كان غلطاً فى الاسم مع المساعدة على المعنى، ولأنه لو كان فوق العالم لكان محاذياً له، وكل محاذ لجسم فإما أن يكون مثله أو أصغر منه أو أكبر، وكل ذلك تقدير محجوج بالضرورة إلى مقدر ويتعالى عنه الخالق الواحد المدبر، فأما رفع الأيدى عند السؤال إلى جهة السماء فهو



لأنها قبلة الدعاء وفيه أيضاً إشارة إلى ما هو وصف للمدعو من الجلال والكبرياء تنبيهها بقصد جهة العلو على صفة المجد والعلاء، فإنه تعالى فوق كل موجود بالقهر والاستيلاء.

**الأصل الثامن:** العلم بأنه تعالى مستو على عرشه بالمعنى الذى أراد الله تعالى بالاستواء وهو الذى لا ينافى وصف الكبرياء ولا يتطرق إليه سمات الحدوث والفناء، وهو الذى أريد بالاستواء إلى السماء حيث قال فى القرآن: ﴿رُءُوسُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ (فصلت: ١١).

وليس ذلك إلا بطريق القهر والاستيلاء، كما قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق

واضطر أهل الحق إلى هذا التأويل كما اضطر أهل الباطن إلى تأويل قوله تعالى:

﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ (الحديد: ٤).

إذ حُمل ذلك بالاتفاق على الإحاطة والعلم، وحمل قوله ﷺ: «قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن» على القدرة والقهر، وحمل قوله ﷺ: «الحجر الأسود يمين الله فى أرضه» على التشريف والإكرام لأنه لو ترك على ظاهره للزم منه المحال، فكذا الاستواء لو ترك على الاستقرار والتمكن لزم منه كون المتمكن جسماً مماساً للعرش، إما مثله أو أكبر منه أو أصغر وذلك محال، وما يؤدى إلى المحال فهو محال.

**الأصل التاسع:** العلم بأنه تعالى مع كونه منزهاً عن الصورة والمقدار مقدساً عن الجهات والأقطار — مرئى بالأعين والأبصار فى الدار الآخرة، دار القرار، لقوله تعالى:

﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٢، ٢٣).

ولا يرى فى الدنيا تصديقاً لقوله عز وجل: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾

(الأنعام: ١٠٣).

ولقوله تعالى فى خطاب موسى عليه السلام: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾ (الاعراف: ١٤٣):

وليت شعرى كيف عرف المعتزلى من صفات رب الأرباب ما جهله موسى عليه السلام، وكيف سأل موسى عليه السلام الرؤية مع كونها محالا، ولعل الجهل بذوى البدع والأهواء من الجهلة الأغبياء أولى من الجهل بالأنبياء صلوات الله عليهم، وأما وجه إجراء آية الرؤية على الظاهر فهو أنه غير مؤدّ إلى المحال، فإن الرؤية نوع كشف وعلم إلا أنه أتم وأوضح من العلم، فإذا جاز تعلق العلم به، وليس فى جهة، جاز تعلق الرؤية به وليس بجهة، وكما يجوز أن يرى الله تعالى الخلق وليس فى مقابلتهم جاز أن يراه الخلق من غير مقابلة، وكما جاز أن يُعلم من غير كيفية وصورة جاز أن يرى كذلك.

**الأصل العاشر:** العلم بأن الله عز وجل واحد لا شريك له، فرد لا ندّ له، انفرد بالخلق والإبداع، واستبد بالإيجاد والاختراع، لا مثل له يساهمه ويساويه، ولا ضد له فينازعه ويناويه، وبرهانه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢)، وبيانه أنه لو كانا اثنين وأراد أحدهما أمراً فالثانى إن كان مضطراً إلى مساعدته كان هذا الثانى مقهوراً عاجزاً ولم يكن إلهاً قادراً، وإن كان قادراً على مخالفته ومدافعتها كان الثانى قوياً قاهراً، والأول ضعيفاً قاصراً ولم يكن إلهاً قادراً.

## الركن الثانى

**العلم بصفات الله تعالى، ومداره على عشرة أصول**

**الأصل الأول:** العلم بأن صانع العالم قادر، وأنه تعالى فى قوله: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ﴾ (الروم: ٥٠) صادق لأن العالم محكم فى صنعته، مرتب فى خلقته، ومن رأى ثوباً من ديباج حسن النسج والتأليف متناسب التطريز والتطريف، ثم توهم صدور نسجه عن ميت لا استطاعة له أو عن إنسان لا قدرة له كان منخلعاً عن غريزة العقل، ومنخرطاً فى سلك أهل الغباوة والجهل.

**الأصل الثاني:** العلم بأنه تعالى عالم بجميع الموجودات ومحيط بكل المخلوقات، لا يعزب

عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، صادق في قوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٩) ومرشد إلى صدقه بقوله تعالى: ﴿الْأَعْيُنُ مِنْ خَلْقِهِ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الملك: ١٤).

أرشدك إلى الاستدلال بالخلق على العلم بأنك لا تستريب في دلالة الخلق اللطيف والصنع المزين بالترتيب ولو في الشيء الحقيق الضعيف على علم الصانع بكيفية الترتيب والترصيف، فما ذكره الله سبحانه هو المنتهى في الهداية والتعريف.

**الأصل الثالث:** العلم بكونه عز وجل حياً فإن من ثبت علمه وقدرته ثبت بالضرورة حياته، ولو تصوّر قادر وعالم فاعل مدبر دون أن يكون حياً لجاز أن يُشك في حياة الحيوانات عند ترددها في الحركات والسكنات، بل في حياة أرباب الحرف والصناعات، وذلك انغماس في غمرة الجهالات والضلالات.

**الأصل الرابع:** العلم بكونه تعالى مريداً لأفعاله، فلا موجود إلا وهو مستند إلى مشيئته وصادر عن إرادته، فهو المبدئ المعيد، والفعال لما يريد، وكيف لا يكون مريداً وكل فعل صدر منه أمكن أن يصدر منه ضده، وما لا ضد له أمكن أن يصدر منه ذلك بعينه قبله أو بعده، والقدرة تناسب الضدين والوقتتين مناسبة واحدة، فلا بد من إرادة صارفة للقدرة إلى أحد المقدورين، ولو أغنى العلم عن الإرادة في تخصيص المعلوم حتى يقال: إنما وجد في الوقت الذي سبق العلم بوجوده، لجاز أن يغنى عن القدرة حتى يقال: وجد بغير قدرة، لأنه سبق العلم بوجوده فيه.

**الأصل الخامس:** العلم بأنه تعالى سميع بصير لا يعزب عن رؤيته هواجس الضمير وخفايا الوهم والتفكير، ولا يشذ عن سماعه صوت ديبب النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء، وكيف لا يكون سميعاً بصيراً، والسمع والبصر كمال لا محالة ليس بنقص فكيف، يكون المخلوق أكمل من الخالق، والمصنوع أسنى وأتم من الصانع، وكيف تعتدل

القسمة مهما وقع النقص في جهته والكمال في خلقه وصنعتة، أو كيف تستقيم حجة إبراهيم على أبيه إذ كان يعبد الأصنام جهلاً وغياً فقال له: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ (مريم: ٤٢).

ولو انقلب ذلك عليه في معبوده لأضحت حجته داحضة ودلالته ساقطة ولم يصدق قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ جُبَّثَاتُ الْإِنْسَانِ إِذْ هُمُ عَلَى قَوْمِهِ﴾ (الأنعام: ٨٣).

وكما عقل كونه فاعلاً بلا جارحة، وعالماً بلا قلب ودماغ، فليعقل كونه بصيراً بلا حدقة، وسميماً بلا أذن، إذ لا فرق بينهما.

**الأصل السادس:** أنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام، وهو وصف قائم بذاته ليس بصوت ولا حرف بل لا يشبه كلامه كلام غيره كما لا يشبه وجوده وجود غيره، والكلام بالحقيقة كلام النفس وإنما الأصوات قطعت حروفه للدلالات كما يدل عليها تارة بالحركات والإشارات، وكيف التبس هذا على طائفة من الأغبياء ولم يلبس على جهلة الشعراء حيث قال قائلهم:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

ومن لم يعقله عقله ولا نَهاه نُهاه عن أن يقول: لسانى حادث ولكن ما يحدث فيه بقدرتى الحادثة قديم؛ فاقطع عن عقله طمعك وكف عن خطابه لسانك، ومن لم يفهم أن القديم عبارة عما ليس قبله شيء، وأن الباء قبل السين فى قولك: بسم الله، فلا يكون السين المتأخر عن الباء قديماً فنزه عن الالتفات إليه قلبك، فله سبحانه سر فى إبعاد بعض العباد: ﴿وَمَنْ يُضِلِلْ اللَّهُ﴾ (الرعد: ٣٣).

ومن استبعد أن يسمع موسى عليه السلام فى الدنيا كلاماً ليس بصوت ولا حرف فليستكر أن يرى فى الآخرة موجوداً ليس بجسم ولا لون، وإن عقل أن يرى ما ليس بلون ولا جسم ولا قدر ولا كمية، وهو إلى الآن لم ير غيره فليعقل فى حاسة السمع ما عقله فى حاسة



البصر، وإن عقل أن يكون له علم واحد هو علم بجميع الموجودات فليعقل صفة واحدة للذات هو كلام بجميع ما دل عليه بالعبارات، وإن عقل كون السماوات السبع وكون الجنة والنار مكتوبة في ورقة صغيرة ومحفوظة في مقدار ذرة من القلب أن كل ذلك مرئى في مقدار عدسة من الحدقة من غير أن تحل ذات السماوات والأرض والجنة والنار في الحدقة والقلب والورقة، فليعقل كون الكلام مقروءاً بالألسنة محفوظاً في القلوب مكتوباً في المصاحف من غير حلول ذات الكلام فيها، إذ لو حلت بكتاب الله ذات الكلام في الورق لحل ذات الله تعالى بكتابة اسمه في الورق، وحلت ذات النار بكتابة اسمها في الورق ولا حرق.

**الأصل السابع:** أن الكلام القائم بنفسه قديم وكذا جميع صفاته، إذ يستحيل أن يكون محلاً للحوادث داخلاً تحت التغير، بل يجب للصفات من نعوت القدم ما يجب للذات فلا تعثره التغيرات ولا تحله الحادثات، بل لم يزل في قدمه موصوفاً بمحامد الصفات ولا يزال في أبده كذلك منزهاً عن تغير الحالات لأن ما كان محل الحوادث لا يخلو عنها، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وإنما نبت نعت الحدوث للأجسام من حيث تعرضها للتغير وتقلب الأوصاف فكيف يكون خالقها مشاركا لها في قبول التغير وينبى على هذا أن كلامه قديم قائم بذاته وإنما الحادث هي الأصوات الدالة عليه، وكما عقل قيام طلب التعلم وإرادته بذات الوالد للولد قبل أن يخلق ولده حتى إذا خلق ولده وعقل وخلق الله له علماً متعلقاً بما في قلب أبيه من الطلب صار مأموراً بذلك الطلب الذى قام بذات أبيه ودام وجوده إلى وقت معرفة ولده له فليعقل قيام الطلب الذى دل عليه قوله عز وجل: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ .

بذات الله ومصير موسى عليه السلام مخاطباً به بعد وجوده إذ خلقت له معرفة بذلك الطلب، وسمع لذلك الكلام القديم.

**الأصل الثامن:** أن علمه قديم فلم يزل عالماً بذاته وصفاته وما يحدثه من مخلوقاته، ومهما حدثت المخلوقات لم يحدث له علم بها بل حصلت مكشوفة له بالعلم الأزلى، إذ لو خلق لنا علم بقدوم زيد عند طلوع الشمس، ودام ذلك العلم تقديرًا حتى طلعت الشمس،

لكان قدوم زيد عند طلوع الشمس معلومًا لنا بذلك العلم من غير تجدد علم آخر، فهكذا ينبغي أن يفهم قدم علم الله تعالى.

**الأصل التاسع:** أن إرادته قديمة وهي في القدم تعلقت بإحداث الحوادث في أوقاتها اللائقة بها على وفق سبق العلم الأزلي، إذ لو كانت حادثة لصار محل الحوادث، ولو حدثت في غير ذاته لم يكن هو مريدًا لها كما لا تكون أنت متحركًا بحركة ليست في ذاتك، وكيفما قدرت فيفتقر حدوثها إلى إرادة أخرى، وكذلك الإرادة الأخرى تفتقر إلى أخرى ويتسلسل الأمر إلى غير نهاية، ولو جاز أن تحدث إرادة بغير إرادة لجاز أن يحدث العالم بغير إرادة.

**الأصل العاشر:** أن الله تعالى عالم بعلم، حي بحياة، قادر بقدره، ومريد بإرادته، ومتكلم بكلام، وسميع بسمع، وبصير ببصر، وله هذه الأوصاف من هذه الصفات القديمة، وقول القائل: عالم بلا علم، كقوله: غنى بلا مال، وعلم بلا عالم، وعالم بلا معلوم، فإن العلم والمعلوم والعالم متلازمة كالقتل والمقتول والقاتل، وكما لا يتصور قاتل بلا قتل ولا قتيل، ولا يتصور قتيل بلا قاتل ولا قتل، كذلك لا يتصور عالم بلا علم، ولا علم بلا معلوم، ولا معلوم بلا عالم، بل هذه الثلاثة متلازمة في العقل لا ينفك بعض منها عن البعض، فمن جوز انفكاك العالم عن العلم فليجوز انفكاكه عن المعلوم وانفكاك العلم عن العالم إذ لا فرق بين هذه الأوصاف.

### الركن الثالث

#### العلم بأفعال الله تعالى، ومداره على عشرة أصول

**الأصل الأول:** العلم بأن كل حادث في العالم فهو فعله وخلقه واختراعه، لا خالق له سواء ولا محدث له إلا إياه، خلق الخلق وصنعهم وأوجد قدرتهم وحركتهم، فجميع أفعال عباده مخلوقة له ومتعلقة بقدرته تصديقًا له في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الزمر: ٦٢).

وفي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الصفات: ٩٦).

وفى قوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ١٣ ١٤ الأَيْحَمُّ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ  
اللطيف الخبير (الملك: ١٣، ١٤).

أمر العباد بالتحرز فى أقوالهم وأفعالهم، وإسرارهم وإضمارهم لعلمه بموارد أفعالهم واستدل على العلم بالخلق، وكيف لا يكون خالقاً لفعل العبد وقدرته تامة لا قصور فيها، وهى متعلقة بحركة أبدان العباد والحركات متماثلة وتعلق القدرة بها لذاتها فما الذى يقصر تعلقها عن بعض الحركات دون البعض مع تماثلها أو كيف يكون الحيوان مستبداً بالاختراع ويصدر من العنكبوت والنحل وسائر الحيوانات من لطائف الصناعات ما يتحير فيه عقول ذوى الأبواب؟ فكيف انفردت هى باختراعها دون رب الأرباب، وهى غير عالمة بتفصيل ما يصدر منها من الاكتساب؟! هيهات هيهات، ذلت المخلوقات وتفرد بالملك والملكوت جبار الأرض والسموات.

**الأصل الثانى:** أن انفرد الله سبحانه باختراع حركات العباد لا يخرجها عن كونها مقدورة للعباد على سبيل الاكتساب، بل الله تعالى خلق القدرة والمقدور جميعاً وخلق الاختيار والمختار جميعاً، فأما القدرة فوصف للعبد وخلق للرب سبحانه وليست بكسب له، وأما الحركة فخلق للرب تعالى ووصف للعبد وكسب له، فإنها خلقت مقدورة بقدرة هى وصفه وكانت للحركة نسبة إلى صفة أخرى تسمى قدرة فتسمى باعتبار تلك النسبة كسباً، وكيف تكون جبراً محضاً وهو بالضرورة يدرك التفرقة بين الحركة المقدورة والرعدة الضرورية أو كيف يكون خلقاً للعبد وهو لا يحيط علماً بتفاصيل أجزاء الحركات المكتسبة وأعدادها، وإذا بطل الطرفان لم يبق إلا الاقتصاد فى الاعتقاد وهو أنها مقدورة بقدرة الله تعالى اختراعاً، وبقدرة العبد على وجه آخر من التعلق يعبر عنه بالاكتساب، وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور أن يكون بالاختراع فقط، إذ قدرة الله تعالى فى الأزل قد كانت متعلقة بالعالم، ولم يكن الاختراع حاصلًا بها وهى عند الاختراع متعلقة به نوعاً آخر من التعلق، فبه يظهر أن تعلق القدرة ليس مخصوصاً بحصول المقدور بها.

**الأصل الثالث:** أن فعل العبد وإن كان كسباً للعبد فلا يخرج عن كونه مراداً لله سبحانه فلا يجرى في الملك والملكوت طرفة عين ولا لفتة خاطر ولا فلتة ناظر إلا بقضاء الله وقدرته وإرادته ومشيئته، ومنه الشر والخير، والنفع والضرر، والإسلام والكفر، والعرفان والنكر، والفوز والخسران، والغواية والرشد، والطاعة والعصيان، والشرك والإيمان، لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، يضل من يشاء ويهدي من يشاء، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون، ويدل عليه من النقل قول الأئمة قاطبة: « ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن »، وقول الله عز وجل:

﴿ أَنْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (الرعد: ٣١).

وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى ﴾ (السجدة: ١٣).

ويدل عليه من جهة العقل أن المعاصي والجرائم إن كان الله يكرهها ولا يريد لها، وإنما هي جارية على وفق إرادة العدو إبليس لعنه الله، مع أنه عدو لله سبحانه، والجاري على وفق إرادة العدو أكثر من الجاري على وفق إرادته تعالى، فليت شعري كيف يستجيز المسلم أن يردّ ملك الجبار ذي الجلال والإكرام إلى رتبة لو ردت إليها رئاسة زعيم ضيعة لاستنكف منها إذ لو كان ما يستمر لعدو الزعيم في القرية أكثر مما يستقيم له لاستنكف من زعامته وتبرأ عن ولايته، والمعصية هي الغالبة على الخلق وكل ذلك جار عند المبتدعة على خلاف إرادة الحق تعالى وهذا غاية الضعف والعجز، تعالى رب الأرباب عن قول الظالمين علواً كبيراً، ثم مهما ظهر أن أفعال العباد مخلوقة لله صح أنها مرادة له.

فإن قيل: فكيف ينهى عما يريد ويأمر بما لا يريد؟! قلنا: الأمر غير الإرادة، ولذلك إذا ضرب السيد عبده فعاقبه لسلطان عليه فاعتذر بتمرد عبده عليه فكذبه السلطان، فأراد إظهار حاجته بأن يأمر العبد بفعل ويخالفه بين يديه، فقال له: أسرج هذه الدابة بمشهد بن السلطان، فهو يأمره بما لا يريد أمثاله، ولو لم يكن أمراً لما كان عذره عند السلطان ممهداً، ولو كان مريداً لامتناله لكان مريداً لهلاك نفسه، وهو محال.



**الأصل الرابع:** أن الله تعالى متفضل بالخلق والاختراع ومتطوّل بتكليف العباد ولم يكن الخلق والتكليف واجباً عليه، وقالت المعتزلة: وجب عليه ذلك لما فيه من مصلحة العباد، وهو محال، إذ هو الموجب والأمر والنهي، وكيف ينهدف لإيجاب أو يتعرض للزوم وخطاب، والمراد بالواجب أحد أمرين: إما الفعل الذي في تركه ضرر إما آجلاً كما يقال: يجب على العبد أن يطيع الله حتى لا يعذبه في الآخرة بالنار، أو ضرر عاجل كما يقال: يجب على العطشان أن يشرب حتى لا يموت، وإما أن يراد به الذي يؤدي عدمه إلى محال، كما يقال: وجود المعلوم واجب، إذ عدمه يؤدي إلى محال وهو أن يصير العلم جهلاً، فإن أراد الخصم بأن الخلق واجب على الله بالمعنى الأول فقد عرّضه للضرر، وإن أراد به المعنى الثاني فهو مسلم، إذ بعد سبق العلم لا بد من وجود المعلوم، وإن أراد به معنى ثالثاً فهو غير مفهوم، وقوله: « يجب لمصلحة عباده » كلام فاسد، فإنه إذا لم يتضرر بترك مصلحة العباد لم يكن للوجوب في حقه معنى، ثم إن مصلحة العباد في أن يخلقهم في الجنة، فأما أن يخلقهم في دار البلايا، ويعرضهم للخطايا، ثم يهدفهم لخطر العقاب وهول العرض والحساب، فما في ذلك غبطة عند ذوى الألباب.

**الأصل الخامس:** أنه يجوز على الله سبحانه أن يكلف الخلق ما لا يطيقونه خلافاً للمعتزلة، ولو لم يجز ذلك لاستحال سؤال دفعه، وقد سألوا ذلك فقالوا: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ (البقرة: ٢٨٦).

لأن الله تعالى أخبر نبيه ﷺ بأن أبا جهل لا يصدقه ثم أمره بأن يأمره بأن يصدقه في جميع أقواله، وكان من جملة أقواله أنه لا يصدقه، فكيف يصدقه في أنه لا يصدقه؟ وهل هذا إلا محال وجوده!!!

**الأصل السادس:** أن لله عز وجل إيلام الخلق وتعذيبهم من غير جرم سابق، ومن غير ثواب لاحق خلافاً للمعتزلة لأنه متصرف في ملكه، ولا يتصور أن يعدو تصرفه ملكه، والظا هو عبارة عن التصرف في ملك الغير بغير إذنه وهو محال على الله تعالى، فإنه لا

لغيره ملكا حتى يكون تصرفه فيه ظلماً، ويدل على جواز ذلك وجوده فإن ذبح البهائم إيلام لها، وما صُبَّ عليها من أنواع العذاب من جهة الأدميين لم يتقدمها جريمة، فإن قيل: إن الله تعالى يحشرها ويجازيها على قدر ما قاسته من الآلام، ويجب ذلك على الله سبحانه، فنقول: من زعم أنه يجب على الله إحياء كل نملة ووطئت وكل بقعة عُرِكت حتى يثيبها على آلامها فقد خرج عن الشرع والعقل، إذ يقال: وصف الثواب والحشر بكونه واجباً عليه إن كان المراد به أنه يتضرر بتركه فهو محال، وإن أريد به غيره فقد سبق أنه غير مفهوم إذا خرج عن المعاني المذكورة للواجب.

**الأصل السابع:** أنه تعالى يفعل بعباده ما يشاء فلا يجب عليه رعاية الأصلح لعباده لما ذكرناه من أنه لا يجب عليه سبحانه شيء، بل لا يعقل في حقه الوجوب فإنه لا يسأل عما يفعل وهم يُسألون، ولت شعري بما يجيب المعتزلي في قوله: إن الأصلح واجب عليه في مسألة نعرضها عليه وهو أن يفرض مناظرة في الآخرة بين صبي وبالغ ماتا مسلمين، فإن الله سبحانه يزيد في درجات البالغ ويفضله على الصبي لأنه تعب بالإيمان والطاعات بعد البلوغ، ويجب عليه ذلك عند المعتزلي، فلو قال الصبي: يا رب، لِمَ رفعت منزلة علي؟ فيقول: لأنه بلغ واجتهد في الطاعات، ويقول الصبي: أنت أمتنى في الصبا، فكان يجب عليك أن تديم حياتي حتى أبلغ فأجتهد! فقد عدلت عن العدل في التفضل عليه بطول العمر له دوني، فلم فضلته؟ فيقول الله تعالى: لأنني علمت أنك لو بلغت لأشركت أو عصيت فكان الأصلح لك الموت في الصبا، هذا عذر المعتزلي عن الله عز وجل، وعند هذا ينادى الكفار من دركات لظى ويقولون: يارب، أما علمت أننا إذا بلغنا أشركنا فهلا أمتنا في الصبا؛ فإننا رضينا بما دون منزلة الصبي المسلم، فبماذا يجاب عن ذلك؟ وهل يجب عند هذا إلا القطع بأن الأمور الإلهية تتعالى بحكم الجلال عن أن توزن بميزان أهل الاعتزال.

فإن قيل: مهما قدر على رعاية الأصلح للعباد، ثم سلط عليهم أسباب العذاب كان ذلك قبيحاً لا يليق بالحكمة، قلنا: القبيح ما لا يوافق الغرض، حتى إنه قد يكون الشيء قبيحاً عند

شخص حسناً عند غيره إذا وافق غرض أحدهما دون الآخر، حتى يَسْتَقْبَحَ قتلَ الشخصِ أوليائه ويستحسنه أعداؤه فإن أريد بالقبیح ما لا يوافق غرض البارئ سبحانه فهو محال، إذ لا غرض له فلا يتصور منه قبیح كما لا يتصور منه ظلم إذ لا يتصور منه التصرف في ملك الغير، وإن أريد بالقبیح ما لا يوافق غرض الغير، فلمَ قلتم إن ذلك عليه محال، وهل هذا إلا مجرد تشبه يشهد بخلافه ما قد فرضناه من مخاصمة أهل النار، ثم الحكيم معناه العالم بحقائق الأشياء، القادر على إحكام فعلها على وفق إرادته، وهذا من أين يوجب رعاية الأصلح؟ وإنما الحكيم منا يراعى الأصلح نظراً لنفسه ليستفيد به في الدنيا ثناءً، وفي الآخرة ثواباً، أو يدفع به عن نفسه آفة، وكل ذلك محال على الله سبحانه وتعالى.

**الأصل الثامن:** أن معرفة الله سبحانه وطاعته واجبة بإيجاب الله تعالى، مشرعة لا بالعقل خلافاً للمعتزلة، لأن العقل وإن أوجب الطاعة فلا يخلو إما أن يوجبها لغير فائدة وهو محال فإن العقل لا يوجب العبث، وإما أن يوجبها لفائدة وغرض وذلك لا يخلو إما أن يرجع إلى المعبود، وذلك محال في حقه تعالى فإنه يتقدس عن الأغراض والفوائد بل الكفر والإيمان والطاعة والعصيان في حقه تعالى سيان، وإما أن يرجع ذلك إلى غرض العبد وهو أيضاً محال لأنه لا غرض له في الحال، بل يتعب به وينصرف عن الشهوات لسببه، وليس في المال إلا الثواب والعقاب، ومن أين يعلم أن الله تعالى يثيب على المعصية والطاعة ولا يعاقب عليهما مع أن الطاعة والمعصية في حقه يتساويان، إذ ليس له إلى أحدهما ميل ولا به لأحدهما اختصاص، وإنما عُرف تمييز ذلك بالشرع، ولقد زل من أخذ هذا من المقايسة بين الخالق والمخلوق حيث يفرق بين الشكر والكفران لما له من الارتياح والاهتزاز والتلذذ بأحدهما دون الآخر. فإن قيل: فإذا لم يجب النظر والمعرفة إلا بالشرع، والشرع لا يستقر ما لم ينظر المكلف فيه؛ فإذا قال المكلف للنبي: إن العقل ليس يوجب عليّ النظر والشرع لا يثبت عندي إلا بالنظر ولست أقدم على النظر، أدى ذلك إلى إفحام الرسول ﷺ قلنا: هذا يضاهي قول القائل للواقف في موضع من المواضع: إن وراءك سبعا ضارياً فإن لم تبرح عن المكان قتلك، وإن التفت وراءك ونظرت عرفت صدقي، فيقول الواقف:

لا يثبت صدقك ما لم ألتفت ورائي ، ولا ألتفت ورائي ولا أنظر ما لم يثبت صدقك ، فيدل هذا على حماقة هذا القائل وتهدفه للهلاك ولا ضرر فيه على الهادي المرشد ؛ فكذلك النبي ﷺ يقول : إن وراءكم الموت ودونه السباع الضارية والنيران المحرقة ، إن لم تأخذوا منها حذرکم وتعرفوا لى صدقى بالالتفات إلى معجزتى وإلا هلكتم ، فمن التفت عرف واحترز ونجا ، ومن لم يلتفت وأصر هلك وتردى ، ولا ضرر على إن هلك الناس كلهم أجمعون ، وإنما على البلاغ المبين ، فالشرع يعرف وجود السباع الضارية بعد الموت والعقل يفيد فهم كلامه والإحاطة بإمكان ما يقوله فى المستقبل ، والطبع يستحث على الحذر من الضرر ، ومعنى كون الشيء واجباً أن فى تركه ضرراً ، ومعنى كون الشرع موجباً أنه معرف للضرر المتوقع ؛ فإن العقل لا يهدى إلى التهدف للضرر بعد الموت عند اتباع الشهوات ، فهذا معنى الشرع والعقل وتأثيرهما فى تقدير الواجب ، ولولا خوف العقاب على ترك ما أمر به لم يكن الوجوب ثابتاً ، إذ لا معنى للواجب إلا ما يرتبط بتركه ضرر فى الآخرة .

**الأصل التاسع :** أنه ليس يستحيل بعثة الأنبياء عليهم السلام ، خلافاً للبراهمة حيث قالوا : لا فائدة فى بعثتهم ، إذ فى العقل مندوحة عنهم ؛ لأن العقل لا يهدى إلى الأفعال المنجية فى الآخرة ، كما لا يهدى إلى الأدوية المفيدة للصحة ، فحاجة الخلق إلى الأنبياء كحاجتهم إلى الأطباء ، ولكن يُعرف صدق الطبيب بالتجربة ويُعرف صدق النبي بالمعجزة .

**الأصل العاشر :** أن الله سبحانه قد أرسل محمداً ﷺ خاتماً للنبيين ، وناسخاً لما قبله من شرائع اليهود والنصارى والصائبين ، وأيده بالمعجزات الظاهرة والآيات الباهرة ، « كانشقاق القمر » (٢٥٠) .

(٢٥٠) حديث : « انشقاق القمر » له فلقتين ، ومحل الانشقاق كان بمكة ، وقيل بمنى ، قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى : حدثني الهيثم بن حبيب الصيرفى عن عامر الشعبي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ بمكة فلقتين أى شقين متباعدين بحيث كان الجبل بينهما ، وكان ذلك فى مقام التحدى ، فكان معجزة كما فى شرح المواقف ، والحديث متفق عليه من حديث أنس وابن مسعود وابن عباس ، قاله العراقي . =



## و « تسبيح الحصى » (٢٥١)

قال مرتضى : وأخرجه أحمد وأبو داود الطيالسى وأبو عوانة وإسحق وعبد الرزاق والطبرانى وابن مردويه من حديث ابن مسعود وابن عباس ، والبيهقى وأبو نعيم من حديث ابن مسعود ، وفى رواية عن أنس أن ذلك كان بعد سؤال المشركين ، وفى رواية أبى نعيم عن ابن مسعود : لقد رأيت أحد شقيه على الجبل الذى بمنى ، ونحن بمكة ، وأخرجه البيهقى وعياض عن على وحذيفة ، ومسلم والترمذى عن ابن عمر ، وأحمد والبيهقى عن جبير بن مطعم ، وقال ابن السبكي : إنه متواتر .

(تنبيه) أنس وابن عباس رضي الله عنهما لم يحضرا الانشقاق ، لأنه كان بمكة قبل الهجرة بنحو خمس سنين ، وكان ابن عباس إذ ذاك لم يولد أما أنس فكان ابن أربع أو خمس بالمدينة ، وأما غيرهما فيمكن أن يكون شاهد ذلك ، كذا فى المواهب .

(٢٥١) حديث : « وتسبيح الحصى » قال العراقى : أخرجه البيهقى فى دلائل النبوة من حديث أبى ذر ، وقال : صالح بن أبى الأخضر ليس بالحافظ ، والمحفوظ رواية رجل من بنى سليم لم يسم عن أبى ذر . اهـ .

قال مرتضى : عبارة البيهقى فى الدلائل : كذا رواه صالح بن أبى الأخضر ، ولم يكن بالحافظ عن الزهرى عن سويد بن يزيد السلمى عن أبى ذر ، والمحفوظ ما رواه شعيب عن أبى حمزة عن الزهرى قال وذكر الوليد بن سويد أن رجلا من بنى سليم كبير السن ... اهـ . وهكذا أخرجه محمد بن يحيى الذهلى فى الزهريات قال : أخبرنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن أبى حمزة عن الزهرى ، قال : ذكر الوليد بن سويد أن رجلا من بنى سليم كبير السن كان ممن أدرك أبا ذر بالريذة عن أبى ذر قال : هجرت يوما من الأيام فإذا النبى ﷺ قد خرج من بيته فسألت عنه الخادم فأخبرنى أنه ببيت عائشة فأتيته وهو جالس وليس عنده أحد من الناس ، وكأنى أرى حيثئذ أنه فى وهن فسلمت عليه فرد على السلام ثم قال : « ما جاء بك » ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، فأمرنى أن أجلس فجلست إلى جنبه لا أسأله عن شيء إلا ويذكره لى فمكثت غير كثير فجاء أبو بكر يمشى مسرعا فسلم فرد عليه السلام ، ثم قال : « ما جاء بك » ؟ قال : جاء بى الله ورسوله ، فأشار بيده أن اجلس فجلست إلى ربوة مقابل النبى ﷺ ، ثم جاء عمر ففعل مثل ذلك وقال له رسول الله ﷺ مثل ذلك ، وجلس إلى جنب أبى بكر ، ثم جاء عثمان كذلك وجلس إلى جنب عمر ، ثم قبض رسول الله ﷺ على حصيات سبع أو تسع ، أو ما قرب من ذلك فسبحن فى يده حتى سمع لهن حنين كحنين النحل فى كف رسول الله ﷺ ، ثم ناولهن أبا بكر وجاوزنى فسبحن فى كفه ، ثم أخذهن منه فوضعهن فى الأرض فخرسن ، ثم ناولهن عمر فسبحن فى كفه ، ثم ناولهن عثمان فسبحن فى كفه ، ثم أخذهن منه فوضعهن فى الأرض فخرسن . اهـ . وقال الحافظ ابن حجر : اشتهر على الألسنة تسبيح الحصى فى كفه ﷺ أخرجه البزار والطبرانى فى الأوسط وفى رواية =

و «إنطاق العجماء» (٢٥٢) ، وما تفجر من بين أصابعه من الماء ، ومن آياته الظاهرة التى تحدى بها كافة العرب : القرآن العظيم ، فإنهم مع تميزهم بالفصاحة والبلاغة تهدفوا لسبه

= الطبرانى فسمع تسييحهن من فى الحلقة ثم دفعهن إلينا فلم يسبحن مع أحد منا ، ثم ساق كلام البيهقى الذى أوردها بتمامه ، ثم قال : وليس لهذا الحديث إلا هذه الطريق الواحدة مع ضعفها ، لكنه مشهور عند الناس .

(فصل) وأما تسييح الطعام فقد أخرج البخارى من حديث ابن مسعود ، قال : كنا نأكل مع النبى ﷺ الطعام ونحن نسمع تسييح الطعام ، وفى الشفاء عن جعفر بن محمد عن أبيه : مرض النبى ﷺ فأتاه جبريل بطبق فيه رمان وعنب فأكل منه النبى ﷺ فسبح وأقره الحافظ ابن حجر فى الفتح ، فلو قال المصنف : الطعام بدل الحصى لكونه ثابتاً فى الصحيح بخلاف حديث الحصى كان أحسن ، ولذا أسقطه فى المسaire وإنما ذكر تسييح الطعام ، وكأن المصنف راعى ما هو المشهور على الألسنة .

(تنبيه) قال صاحب المواهب : اعلم أن التسييح من قبيل الألفاظ الدالة على معنى التنزيه ، واللفظ يوجد حقيقة ممن قام به اللفظ فيكون فى غير من قام به مجازاً ، فالطعام والحصى والشجر ونحو ذلك كل منها يتكلم باعتبار خلق الكلام فيه حقيقة ، وهذا من قبيل خرق العادة ، وفى قوله : ونحن نسمع تسييحه ، تصريح بكرامة الصحابة لسماع هذا التسييح وفهمه ، وذلك ببركته ﷺ .

(٢٥٢) حديث : « إنطاق العجماء » كذا فى سائر نسخ الكتاب ، وفى لمع الأدلة لشيوخه إمام الحرمين « ونطق العجماء » والنطق إبراز الكلام بالصوت ، وأنطقه جعله ناطقاً ، وللمصنف فى كتاب المعارف الإلهية تحقيق فى النطق غريب أعرضنا عن إيراده هنا لعدم مناسبه وغاية ما يحتاج هنا معرفة معنى النطق لغة والإنطاق وقد ذكرناهما ، والعجماء تأنيث الأعجم من العجمة بالضم ، وهى اللكنة فى اللسان وعدم الإفصاح ، والمراد هنا الحيوانات ومنه الحديث « العجماء جبار » قال العراقى : وأخرج أحمد والبيهقى بإسناد صحيح من حديث يعلى بن مرة فى البعير الذى شكا إلى النبى ﷺ أهله ، وقد ورد فى كلام الضب والظبية والذئب والحمرة أحاديث رواها البيهقى فى الدلائل . اهـ .

قال مرتضى : وسياق حديث يعلى بن مرة الثقفى على ما أورده البغوى فى شرح السنة هكذا : بينا نحن نسير مع النبى ﷺ إذ مر بنا بعير يسنى عليه ، فلما رآه البعير جرجر فوضع جرائنه فوقف عليه النبى ﷺ فقال : « أين صاحب البعير » ؟ فجاءه فقال : « بعينه » فقال : بلى ، نهبه لك يا رسول الله وإنه لأهل بيت ما لهم معيشة غيره فقال : « أما ذكرت هذا من أمره فإنه شكا كثرة العمل وقلة العلف فأحسنوا إليه » ، وروى الإمام أحمد قصة أخرى بنحو ما تقدم من حديثه وسنده ضعيف ، وأخرج ابن شاهين فى الدلائل عن عبد الله بن جعفر ، قال : أردفنى رسول الله ﷺ ذات يوم خلفه فدخل حائط رجل من الأنصار فإذا =

ونهبه وقتله وإخراجه كما أخبر الله عز وجل عنهم ، ولم يقدرُوا على معارضته بمثل القرآن ، إذ لم يكن في قدرة البشر الجمع بين جزالة القرآن ونظمه هذا مع ما فيه من أخبار الأولين مع

= جمل فلما رأى النبي ﷺ حن فذرفت عيناه فأثابه النبي ﷺ فمسح ذفرائه فسكن ، ثم قال : « من رب هذا الجمل » ؟ فجاء فتى من الأنصار ، فقال : هذا لى يا رسول الله ، فقال : « ألا تتقى الله فى هذه البهيمة التى ملكك الله إياها ، فإنه شكا لى أنك تجيعه وتذيه » وهو حديث صحيح ، ورواه أبو داود عن موسى بن إسماعيل عن مهدي بن ميمون وروى أحمد والنسائي من حديث أنس ؓ كان أهل بيت من الأنصار لهم جمل يسنون عليه وأنه استصعب عليهم فمنعهم ظهره وأن الأنصار جاءوا إلى النبي ﷺ فقالوا : إنه كان لنا جمل نسنى عليه ، وإنه استصعب علينا ومنعنا ظهره ، وقد عطش النخل والزرع ، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه : قوموا ، فقاموا ، فدخل الحائط والجمل فى ناحية فمشى رسول الله ﷺ نحوه ، فقالت الأنصار : يا رسول الله قد صار مثل الكلب الكلب وإنا نخاف عليك صولته ، فقال رسول الله ﷺ : « ليس علىّ منه بأس » فلما نظر الجمل إلى رسول الله ﷺ أقبل نحوه حتى خر ساجداً بين يديه فأخذ رسول الله ﷺ بناصيته أذل ما كان قط حتى أدخله فى العمل ، فقال له أصحابه : يا رسول الله هذه بهيمة لا تعقل تسجد لك ، ونحن نعقل فنحن أحق أن نسجد لك ، فقال ﷺ : « لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ، لو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها » . وأما كلام الضب فحديثه مشهور ، رواه البيهقى من طرق كثيرة وهو غريب ضعيف ، قال المزنى : لا يصح إسناداً ولا متناً وذكره القاضى عياض فى الشفاء ، وقد روى من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان فى محفل من أصحابه إذ جاء أعرابى من بنى سليم قد صاد ضباً جعله فى كفه ليذهب به إلى رحلة فيشويه ويأكله فلما رأى الجماعة قال : من هذا ؟ قالوا : نبي الله ، فأخرج الضب من كفه وقال : والللات والعزى لا أمنت بك أو يؤمن هذا الضب ، وطرحه بين يدي رسول الله ﷺ ، فقال النبي ﷺ : يا ضب فأجابه بلسان يسمعه القوم جميعاً لييك وسعديك يا زين من وافى القيامة قال : من تعبد ؟ قال : الذى فى السماء عرشه وفى الأرض سلطانه وفى البحر سبيله وفى الجنة رحمته وفى النار عقابه ، قال : فمن أنا ؟ قال رسول رب العالمين وخاتم النبيين وقد أفلح من صدقك وخاب من كذبك ، فأسلم الأعرابى . الحديث بطوله ، وهو مطعون فيه وقيل إنه موضوع لكن معجزاته ﷺ فيها ما هو أبلغ من هذا وليس فيه ما ينكر شرعاً خصوصاً وقد رواه الأئمة فنهايته الضعف لا الوضع ، وأما حديث الظبية فأخرجه البيهقى من طرق وضعفه جماعة من الأئمة وذكره عياض فى الشفاء ورواه أبو نعيم فى الدلائل بإسناد فيه مجاهيل عن حبيب بن محصن عن أم سلمة الحديث بطوله ، وفيه قالت : يا رسول الله ، صادنى هذا الأعرابى ولى خشفان فى ذلك الجبل فأطلقنى حتى أذهب فأرضعهما وأرجع . . . إلخ رواه الطبرانى بنحوه والمنذرى فى الترغيب والترهيب من باب الزكاة ، وقال الحافظ ابن كثير إنه لا أصل له وقال الحافظ السخاوى : لكنه ورد فى الجملة عدة أحاديث يقوى بعضها بعضاً أوردها الحافظ ابن حجر فى المجلس الحادى والستين من تخريج أحاديث المختصر ، =

كونه أمياً غير ممارس للكتب والإنباء عن الغيب في أمور تحقق صدقه فيها في الاستقبال ،  
كقوله تعالى :

﴿لَتَدْخُلَنَّ السَّجْدَ أَهْرَافًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ (الفتح : ٢٧) .

وكقوله تعالى : ﴿الْم ١ غُلِبَتِ الرُّومُ ٢ قَدْ أَفْلَحَ الْاَرْضُ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ يَتَغَلَّبُونَ ٣﴾ في بضع سنين ﴿

(الروم : ١ - ٤) .

ووجه دلالة المعجزة على صدق الرسل أن كل ما عجز عنه البشر لم يكن إلا فعلاً لله تعالى ، فمهما كان مقروناً بتحدى النبي ﷺ ينزل منزلة قوله : صدقت وذلك مثل القائم بين يدي الملك المدعى على رعيته أنه رسول الملك إليهم ، فإنه مهما قال ملك : إن كنت صادقاً فقم على سريرك ثلاثاً واقعد على خلاف عادتك ، ففعل الملك ذلك حصل للحاضرين علم ضروري بأن ذلك نازل منزلة قوله : صدقت .

### الركن الرابع

في السمعيات وتصديقه ﷺ فيما أخبر عنه، ومداره على عشرة أصول

**الأصل الأول :** « الحشر والنشر » (٢٥٣) وقد ورد بهما الشرع وهو حق ، والتصديق بهما واجب لأنه في العقل ممكن ، ومعناه الإعادة بعد الإفناء وذلك مقدور لله تعالى كابتداء الإنشاء ، قال الله تعالى :

= وأما قصة تكليم الذئب وشهادته فرويت من عدة طرق أخرجه أحمد من حديث أبي سعيد بإسناد جيد وأخرجه أبو سعيد الماليني والبيهقي من حديث ابن عمر وأبو نعيم في الدلائل من حديث أنس ، وأحمد وأبو نعيم بسند صحيح ، والبغوي في شرح السنة وسعيد بن منصور في سننه من حديث أبي هريرة ، والفاظ الكل مختلفة ، ورواه عياض في الشفاء وهي قصة أخرى ، ويلحق بذلك سجود الغنم له ﷺ ، وأخرجه أبو محمد عبد الله بن حامد الفقيه في دلائل النبوة بإسناد ضعيف وهو في الشفاء .

(٢٥٣) حديث : « الحشر والنشر » هو إحياء الخلق بعد موتهم وسوقهم إلى موقف الحساب ثم إلى =



﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ٧٨ ﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿ (يس: ٧٨، ٧٩) فاستدل بالابتداء

على الإعادة .

وقال عز وجل : ﴿ مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَحْيَاكُمْ إِلَّا كَفِيسٌ وَاحِدٌ ﴾ (لقمان : ٢٨) . والإعادة ابتداء

ثانٍ ، فهو ممكن كالابتداء الأول .

**الأصل الثاني :** « سؤال منكر ونكير » (٢٥٤) وقد وردت به الأخبار فيجب التصديق به

لأنه ممكن إذ ليس يستدعى إلا إعادة الحياة إلى جزء من الأجزاء الذي به فهم الخطاب ، وذلك ممكن في نفسه ولا يدفع ذلك ما يشاهد من سكون أجزاء الميت وعدم سماعنا للسؤال له ، فإن النائم ساكن بظاهره ويدرك بباطنه من الآلام واللذات ما يحس بتأثيره عند التنبيه ، وقد كان رسول الله ﷺ « يسمع كلام جبريل عليه السلام ويشاهده ، ومن حوله لا يسمعون ولا يرونه » (٢٥٥) ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ، فإذا لم يخلق لهم السمع والرؤية لم يدركوه .

= الجنة أو النار « وقد ورد بهما الشرع » يشير إلى ما أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس : « إنكم محشورون إلى الله » الحديث . ومن حديث سهل بحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء . . . الحديث ، ومن حديث عائشة : يحشرون يوم القيامة حفاة . . . الحديث . ومن حديث أبي هريرة : يحشر الناس على ثلاثة طرائق ، ولابن ماجه من حديث ميمونة مولاة النبي ﷺ : أفئتنا في بيت المقدس ؟ قال : أرض المحشر والمنشر الحديث وإسناده جيد .

(٢٥٤) حديث : « سؤال منكر ونكير » وهما كما تقدم شخصان أسودان أزرقان مهيبان هائلان ، شعورهما إلى أقدامهما ، كلامهما كالرعد القاصف ، وأعينهما كالبرق الخاطف ، بأيديهما مقامع من حديد ، قال الإمام أبو منصور البغدادي : إنما سمي الملك منكراً لأن الكافر ينكره إذا رآه ، وسمى الآخر نكيراً لأنه هو الذي ينكر على الكافر فعله ، وقد أنكرهما الكعبي من المعتزلة وهو مردود عليه .

(٢٥٥) حديث : « وقد كان رسول الله ﷺ يسمع كلام جبريل عليه السلام ويشاهده ومن حوله لا يسمعون ولا يرونه » وقد أخرج البخاري ومسلم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ يوماً : « يا عائشة هذا جبريل يقرئك السلام فقلت : وعليه السلام ، ترى ما لا أرى . قال العراقي : وهذا هو الأغلب ، وإلا فقد رأى جبريل جماعة من الصحابة منهم عمر وابنه عبد الله وكعب بن مالك وغيرهم . اهـ . وهذا الذي ذكره من سماع السؤال ورد =



الأصل الثالث: «عذاب القبر» (٢٥٦) وقد ورد الشرع به، قال الله تعالى :

﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾

(غافر : ٤٦) .

واشتهر عن رسول الله ﷺ والسلف الصالح الاستعاذة من عذاب القبر، وهو ممكن فيجب التصديق به، ولا يمنع من التصديق به تفرق أجزاء الميت في بطون السباع وحواصل الطيور، فإن المدرك لألم العذاب من الحيوان أجزاء مخصوصة يقدر الله تعالى على إعادة الإدراك إليها .

الأصل الرابع: الميزان وهو حق ، قال الله تعالى :

﴿وَنُضِعُّ الْمُوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (الأنبياء : ٤٧)

وقال تعالى : ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١١٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ

الآية (المؤمنون ١٠٢ ، ١٠٣) .

وجهه أن الله تعالى يحدث في صحائف الأعمال وزناً بحسب درجات الأعمال عند الله تعالى فتصير مقادير أعمال العباد معلومة للعباد حتى يظهر لهم العدل في العقاب أو الفضل في العفو وتضعيف الثواب .

= الجواب رأى لم يشاهد، وإنما قلنا به لأن الإدراك والإسماع بخلق الله تعالى ، وقد قال الله تعالى : ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ .

(٢٥٦) حديث : « الاستعاذة من عذاب القبر » أخرجه البخارى ومسلم من حديث عائشة وأبى هريرة رضي الله عنهما ولهما أيضاً من حديث عائشة رفعته : « إنكم تفتنون أو تعذبون فى قبوركم - وعند مسلم : إن هذه الأمة تبتلى فى قبورها - فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذى أسمع منه » ، ثم أقبل النبى ﷺ بوجهه علينا فقال : « تعوذوا بالله من عذاب القبر » ، وأما استعاذة السلف الصالح منه فكثير على اختلاف طبقاتهم ، ومن راجع الحلية ظفر بمجموع المقصود ، وكذلك ورد فى نعيم القبر من الكتاب والسنة ما يصحح ثبوته، ومن نعيمه توسيعه =

**الأصل الخامس:** الصراط ، وهو جسر ممدود على متن جهنم ، أرق من الشعرة وأحد

من السيف ، قال الله تعالى :

﴿ فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ ۝ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ (الصافات : ٢٣ ، ٢٤) وهذا ممكن

فيجب التصديق به ، فإن القادر على أن يطير الطير في الهواء قادر على أن يسير الإنسان على الصراط .

**الأصل السادس:** أن الجنة والنار مخلوقتان ، قال الله تعالى :

﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (آل عمران : ١٣٣) .

فقوله تعالى : ﴿ أُعِدَّتْ ﴾ دليل على أنها مخلوقة فيجب إجراؤه على الظاهر إذ

لا استحالة فيه ، ولا يقال : لا فائدة في خلقها قبل يوم الجزاء ؛ لأن الله تعالى ﴿ لَا يَسْئَلُ عَمَّا يَعْمَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ (الأنبياء : ٢٣) .

**الأصل السابع:** أن الإمام الحق بعد رسول الله ﷺ : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم

علي ﷺ ، ولم يكن نص رسول الله ﷺ على إمام أصلاً ، إذ لو كان لكان أولى بالظهور من نصبه آحاد الولاة والأمراء على الجنود في البلاد ، ولم يخف ذلك فكيف خفى هذا ؟ وإن ظهر فكيف اندرس حتى لم ينقل إلينا ؟ فلم يكن أبو بكر إماماً إلا بالاختيار والبيعة ، وأما تقدير النص على غيره فهو نسبة للصحابة كلهم إلى مخالفة رسول الله ﷺ وخرق الإجماع ، وذلك مما لا يستجزئ على اختراعه إلا الروافض ، واعتقاد أهل السنة تزكية جميع الصحابة والثناء عليهم كما أثنى الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ ، وما جرى بين معاوية وعلي ﷺ كان مبنياً على الاجتهاد لا منازعة من معاوية في الإمامة ، إذ ظن علي ﷺ أن تسليم قتلة عثمان مع كثرة عشائريهم واختلاطهم بالعسكر يؤدي إلى اضطراب أمر الإمامة في بدايتها فرأى التأخير

= وفتح طاق فيه من الجنة ووضع قنديل فيه وامتلاؤه بالروح والريحان، وجعله روضة من رياض الجنة ؛ وكل هذا من العذاب والنعيم محمول على الحقيقة عند العلماء .

أصوب، وظن معاوية أن تأخير أمرهم مع عظم جنايتهم يوجب الإغراء بالأئمة ويعرض الدماء للسفك، وقد قال أفاضل العلماء: كل مجتهد مصيب، وقال قائلون: المصيب واحد، ولم يذهب إلى تخطئة عليّ ذو تحصيل أصلاً.

**الأصل الثامن:** أن فضل الصحابة رضي الله عنهم على حسب ترتيبهم في الخلافة إذ حقيقة الفضل ما هو فضل عند الله عز وجل، وذلك لا يطلع عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ورد في الثناء على جميعهم آيات وأخبار كثيرة <sup>(٢٥٧)</sup>، وإنما يدرك دقائق الفضل والترتيب فيه المشاهدون للوحي والتزيل بقرائن الأحوال ودقائق التفصيل، فلولا فهمهم ذلك لما رتبوا الأمر كذلك، إذ كانوا لا تأخذهم في الله لومة لائم، ولا يصرفهم عن الحق صارف.

**الأصل التاسع:** أن شرائط الإمامة بعد الإسلام والتكليف خمسة: الذكورة، والورع، والعلم، والكفاية، ونسبة قريش لقوله صلى الله عليه وسلم: «الأئمة من قريش» <sup>(٢٥٨)</sup>، وإذا اجتمع عدد من الموصوفين بهذه الصفات فالإمام من انعقدت له البيعة من أكثر الخلق، والمخالف للأكثر باغ يجب رده إلى الانقياد إلى الخلق.

(٢٥٧) حديث: «الثناء على الصحابة» وردت فيه أخبار صحيحة وقد تقدم.

(٢٥٨) حديث: «الأئمة من قريش» قال العراقي: أخرجه النسائي من حديث أنس، والحاكم من حديث أنس، والحاكم من حديث علي وصححه. اهـ.

قال مرتضى: وكذا أخرجه البخاري في التاريخ وأبو يعلى كلهم من طريق بكير الجزري عن أنس وأخرجه الطيالسي والبخاري في التاريخ من طريق سعد بن إبراهيم عن أنس وفيه زيادة «ما إذا حكموا فعدلوا» وأخرجه أحمد من حديث أبي هريرة وأبي بكر الصديق رضي الله عنهما بهذا اللفظ من غير زيادة ورجاله رجال الصحيح، لكن في سنده انقطاع، وأخرجه الطبراني والحاكم من حديث علي وعند الطبراني أيضاً من حديث علي: «ألا إن الأمراء من قريش ما أقاموا ثلاثاً...» الحديث، وعنده أيضاً من رواية قتادة عن أنس بلفظ: «إن الملك في قريش...» الحديث. وأخرج يعقوب بن سفيان وأبو يعلى والطبراني من طريق سكين بن عبد العزيز حدثنا سيار بن سلامة أبو المنهال قال: دخلت مع أبي علي أبي برزة الأسلمي فسمعت يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الأمراء من قريش» الحديث، وأخرج البخاري في الصحيح من حديث ابن عمر رفعه: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان»، وعند مسلم: «ما بقي من الناس اثنان» وفي رواية الإسماعيلي: «ما بقي في الناس اثنان»، وأشار بأصبعيه =

= السبابة والوسطى ، وأخرج البيهقي من حديث جبير بن مطعم رفعه : « قدموا قريشا ولا تقدموها » ، وعند الطبراني من حديث عبد الله بن حنطب ، ومن حديث عبد الله بن السائب مثله ، وفي نسخة أبي اليمان عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة مرسلا أنه بلغه مثله ، وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلغه مثله ، وفي الباب حديث أبي هريرة رفعه : « الناس تبع لقريش في هذا الشأن » ، أخرجه البخاري من رواية المغيرة بن عبد الرحمن ، ومسلم من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الأعرج عن أبي هريرة وأخرجه مسلم أيضا من رواية همام عن أبي هريرة ، ولأحمد من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة مثله لكن قال : « في هذا الأمر » ، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند قوله : « إن هذا الأمر في قريش » ما نصه : قال ابن المنير : وجه الدلالة من الحديث ليس من جهة تخصيص قريش بالذكر فإنه يكون مفهوم نعت ، ولا حجة فيه عند المحققين ، وإنما الحجة وقوع المبتدأ معرfa باللام الجنسية لأن المبتدأ بالحقيقة ههنا هو الأمر الواقع صفة لهذا ، وهذا لا يوصف إلا بالجنس فمقتضاه حصر جنس الأمر في قريش فيصير كأنه قال : لا أمر إلا في قريش ، وهو كقوله : « الشفعة فيما لم يقسم » والحديث وإن كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الأمر كأنه قال : ائتموا بقريش خاصة ، وبقيّة طرق الحديث تؤيد ذلك ، ويؤخذ منه أن الصحابة اتفقوا على إفادة المفهوم للحصر خلافاً لمن أنكر ذلك ، وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم أن شرط الإمام أن يكون قرشياً ، وقيد ذلك طوائف ببعض قريش فقالت طائفة : لا يجوز إلا من ولد علي ، وهذا قول الشيعة ، ثم اختلفوا اختلافاً شديداً في بعض تعيين ذرية علي ، وقالت طائفة : تختص بولد العباس وهو قول أبي مسلم الخراساني وأتباعه ، ونقل ابن حزم أن طائفة قالت : لا تجوز إلا في ولد جعفر بن أبي طالب ، وقالت أخرى : في ولد عبد المطلب ، وعن بعضهم : لا تجوز إلا في بني أمية ، وعن بعضهم : إلا في ولد عمر ، قال : ولا حجة لأحد من هؤلاء الفرق . اهـ .

وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة : يجوز أن يكون الإمام غير قرشي ، وإنما يستحق الإمامة من قام بالكتاب والسنة سواء كان عربياً أو عجمياً ، وبالحضرة بن عمرو فقال : تولية غير القرشي أولى لأنه يكون أقل عشيرة فإذا عصى كان أمكن لخلعه ، وقال القاضي أبو بكر الباقلاني : لم يعرج المسلمون على هذا القول بعد ثبوت الحديث : « الأئمة من قريش » وعمل المسلمون به قرناً بعد قرن ، وانعقد الإجماع على اعتبار ذلك قبل أن يقع الاختلاف ، قال الحافظ : قد عمل بقول ضرار من قبل أن يوجد من قام بالخلافة من الخوارج على بني أمية كقطري ، ودامت فتنتهم حتى أبادهم المهلب في أكثر من عشرين سنة ، وكذا تسمى بأمير المؤمنين من غير الخوارج ممن قام على الحجاج كابن الأشعث ، ثم تسمى بالخلافة من قام في قطر من الأقطار في وقت ما وليس من قريش كبنى عباد وغيرهم بالاندلس ، وكعبد المؤمن وذريته ببلاد المغرب كلها ، وهؤلاء ضاهوا الخوارج في هذا ولم يقولوا بأقوالهم ولا تمذهبوا بآرائهم ، بل كانوا من أهل السنة داعين إليها ، وقال عياض : اشتراط كون الإمام قرشياً مذهب العلماء كافة وقد عدوها في مسائل الإجماع ولم ينقل عن أحد من السلف فيها خلاف ، وكذلك =

**الأصل العاشر:** أنه لو تعذر وجود الورع والعلم فيمن يتصدى للإمامة وكان في صرفه إثارة فتنة لا تطاق حكمنا بانعقاد إمامته؛ لأننا بين أن نحرك فتنة الاستبدال فما يلقي المسلمون فيها من الضرر يزيد على ما يفوتهم من نقصان هذه الشروط التي أثبتت لمزية المصلحة فلا يهدم أصل المصلحة شغفاً بمزاياها كالذى يبني قصراً ويهدم مصرًا وبين أن نحكم بخلو البلاد عن الإمام وبفساد الأقضية وذلك محال، ونحن نقضى بنفوذ قضاء أهل البغى في بلادهم لمسيس حاجتهم فكيف لا نقضى بصحة الإمامة عند الحاجة والضرورة .

فهذه الأركان الأربعة الحاوية للأصول الأربعين هي قواعد العقائد، فمن اعتقدها كان موافقًا لأهل السنة ومباينًا لرهط البدعة، فالحمد لله تعالى يسد لنا بتوفيقه ويهدينا إلى الحق وتحقيقه بمرحمته وسعة جوده وفضله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وكل عبد مصطفى .



= من بعدهم في جميع الأمصار ، قال : ولا اعتداد بقول الخوارج ومن وافقهم من المعتزلة لما فيه من مخالفة المسلمين . قال الحافظ : ويحتاج في نقل الإجماع إلى تأويل ما جاء عن عمر في ذلك ، فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال : إن أدركني أجلى وأبو عبيدة حتى استخلفته . . . فذكر الحديث ، وفيه : إن أدركني أجلى وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل . . . الحديث ، ومعاذ أنصاري لا نسب له في قریش ، فيحتمل أن يقال : لعل الإجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشياً أو تغير اجتهاد عمر في ذلك ، والله أعلم . اهـ . واستدل بحديث ابن عمر على عدم وقوع ما فرضه الفقهاء من الشافعية وغيرهم ، أنه إذا لم يوجد قرشى يستخلف كنانى ، فإن لم يوجد فمن بنى إسماعيل ، فإن لم يوجد منهم أحد مستجمع الشرائط (فعجمى) وفى وجه جرهمى وإلا فمن ولد إسحق ، قالوا : وإنما فرض الفقهاء ذلك على عادتهم فى ذكر ما يمكن أن يقع عقلاً ، وإن كان لا يقع عادة أو شرعاً . قال الحافظ : والذى حمل قائل هذا القول عليه أنه فهم منه الخبر المحض ، وخبر الصادق لا يتخلف، وأما من حمّله على الأمر فلا يحتاج إلى هذا التأويل ، والله أعلم .



## الفصل الرابع

فى الإيمان والإسلام وما بينهما من الاتصال والانفصال  
وما يتطرق إليه من الزيادة والنقصان ووجه استثناء السلف فيه

وفيه ثلاث مسائل :

**مسألة :** اختلفوا فى أن الإسلام هو الإيمان أو غيره ، وإن كان غيره فهل هو منفصل عنه يوجد دونه ، أو مرتبط به يلزمه ، فقول : إنهما شيء واحد ، وقول : إنهما شيئان لا يتواصلان ، وقول : إنهما شيئان ولكن يرتبط أحدهما بالآخر ، وقد أورد أبو طالب المكى فى هذا كلاماً شديداً الاضطراب كثير التطويل ، فلنجهز الآن على التصريح بالحق من غير تعريج على نقل ما لا تحصيل له ، فنقول : فى هذا ثلاثة مباحث : بحث عن موجب اللفظين فى اللغة ، وبحث عن المراد بهما فى إطلاق الشرع ، وبحث عن حكمهما فى الدنيا والآخرة ، والبحث الأول لغوى ، والثانى تفسيرى ، والثالث فقهى شرعى .

**البحث الأول :** فى موجب اللغة : والحق فيه أن الإيمان عبارة عن التصديق ، قال الله تعالى :

﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ (يوسف : ١٧) .

أى بمصدق ، والإسلام عبارة عن التسليم والاستسلام بالإذعان والانقياد وترك التمرد والإباء والعناد ، وللتصديق محل خاص وهو القلب ، و اللسان ترجمانه ، وأما التسليم فإنه عام فى القلب واللسان والجوارح ، فإن كل تصديق بالقلب فهو تسليم وترك الإباء والجحود ، وكذلك الاعتراف باللسان ، وكذلك الطاعة والانقياد بالجوارح ، فموجب اللغة أن الإسلام أعم والإيمان أخص ، فكأن الإيمان عبارة عن أشرف أجزاء الإسلام ، فإذا ن كل تصديق تسليم ، وليس كل تسليم تصديقاً .

**البحث الثاني:** عن إطلاق الشرع : والحق فيه أن الشرع قد ورد باستعمالهما على سبيل

الترادف والتوارد ، وورد على سبيل الاختلاف ، وورد على سبيل التداخل .

أما الترادف ففي قوله تعالى :

﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ٥٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (الذاريات : ٣٥ ، ٣٦) ،

ولم يكن باتفاق إلا بيتاً واحداً .

وقال تعالى : ﴿ يَأْتُونَ مِنْكُمْ آمَنُوا بِاللَّهِ فَعَلِيَ تَوْكَلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ (يونس : ٨٤) .

وقال ﷺ : « بنى الإسلام على خمس » (٢٥٩) ، وسئل رسول الله ﷺ مرة عن

الإيمان فأجاب بهذه الخمس (٢٦٠) .

(٢٥٩) حديث : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان » ، قال العراقي : أخرجاه من حديث ابن عمر . اهـ .

قال مرتضى : أخرجاه في كتاب الإيمان البخاري وحده في التفسير أيضاً من طريق عكرمة ابن خالد عن ابن عمر ، وفي القوت رواه جرير بن عبد الله عن سالم بن الجعد عن عطية مولى ابن عامر عن زميل بن بشير قال : أتيت ابن عمر فجاءه رجل فقال : يا عبد الله مالك تحج وتعتصر وقد تركت الغزو؟ فقال : ويلك ، إن الإيمان بنى على خمس : تعبد الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتحج البيت ، وتصوم رمضان ، كذلك حدثنا رسول الله ﷺ ، وقال مرتضى : وليس فيه ذكر الشهادتين فإما أنه اختصار من الراوى أو تركها اعتماداً على الشهرة ، فتأمل .

(٢٦٠) حديث : « وسئل رسول الله ﷺ مرة عن الإيمان فأجاب بهذه الخمس » المراد بالخمس المذكورة ما تقدم في الحديث قبله : الشهادتان والصلاة والزكاة والحج والصوم .

قال العراقي : أخرجه أحمد والبيهقي في الاعتقاد من حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس : « تدرؤن ما الإيمان : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقيموا الصلاة وتؤتوا الزكاة وتصوموا رمضان وتحجوا البيت الحرام » والحديث في الصحيحين ، لكن ليس فيه ذكر الحج ، وزاد : وأن تؤدوا خمساً من المغنم . اهـ .

قال مرتضى : أخرجه البخاري في عشرة مواضع من كتابه : في الإيمان وفي خبر الواحد وفي كتاب العلم وفي الصلاة وفي الزكاة وفي الخمس وفي مناقب قريش وفي المغازي وفي =

وأما الاختلاف فقوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قَلَّ لَهُ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾

(الحجرات : ١٤)

ومعناه استسلمنا في الظاهر ، فأراد بالإيمان ههنا التصديق بالقلب فقط وبالإسلام الاستسلام ظاهراً باللسان والجوارح .

وفي حديث جبرائيل عليه السلام لما سأل عن الإيمان فقال : « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وبالبعث بعد الموت وبالحساب وبالقدر خيره وشره » ، فقال : فما الإسلام؟ فأجاب بذكر الخصال الخمس<sup>(٢٦١)</sup> ، فعبّر بالإسلام عن تسليم الظاهر بالقول والعمل .

= الأدب وفي التوحيد ، وأخرجه مسلم في الإيمان وفي الأشربة ، وأبو داود والترمذي وقال : حسن صحيح أي قال صحيح ، والنسائي في العلم وفي الإيمان وفي الصلاة ، وإنما لم يذكر الحج في هذه القصة اقتصاراً لهم على ما يمكنهم فعله في الحال أو لكونه لم يكن لهم سبيل إليه من أجل كفر مضر ، أو لكونه على التراخي أو لكونه لم يفرض إلا في سنة تسع ووفادتهم في سنة ثمان ، قاله عياض ، والأرجح أنه فرض سنة ست أو أخبرهم ببعض الأوامر ، أقوال . على أن زيادة الحج موجودة في صحيح أبي عوانة ، وفي السنن الكبرى للبيهقي ، وفي كتاب القوت ، وعلى هذا أخبر رسول الله ﷺ عن الإيمان والإسلام بوصف واحد فقال في حديث ابن عمر : « بنى الإسلام على خمس . . . » الحديث ، وقال في حديث ابن عباس حين جاء وفد عبد القيس لما سألوه عن الإيمان فذكر هذه الأوصاف ؛ فدل بذلك أنه لا إيمان باطنًا إلا بإسلام ظاهر ولا إسلام علانية إلا بإيمان سريرة ، وأن الإيمان والعمل قرينان ، إلى آخر ما قاله .

(٢٦١) حديث : « حديث جبريل عليه السلام لما سأل عن الإيمان فقال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله وبالبعث بعد الموت » قال العراقي : أخرجه من حديث أبي هريرة دون ذكر الحج ، ومسلم من حديث عمر دون ذكر الحساب ، ورواه البيهقي في البعث . اهـ .

قال مرتضى : أخرجه البخاري في الإيمان وفي التفسير وفي الزكاة مختصراً ، ومسلم في الإيمان ، وابن ماجه في السنة بتمامه وفي الفتن ببعضه ، وأبو داود في السنة ، والنسائي في الإيمان ، وكذا الترمذي وأحمد والبخاري بإسناد حسن وأبو عوانة في صحيحه ، وأخرجه مسلم أيضاً عن عمر بن الخطاب ولم يخرج به البخاري من طريقه لاختلاف فيه على بعض رواته ، أوضحت ذلك في كتاب « الجواهر المنيفة في بيان أصول أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة » فراجع إن شئت ، ثم إن البخاري أورده في كتاب الإيمان من طريق أبي حيان التميمي عن أبي =

وفي الحديث عن سعد أنه عليه السلام أعطى رجلاً عطاء ولم يعط الآخر، فقال له سعد : يا رسول الله، تركت فلاناً لم تعطه وهو مؤمن ؟ فقال عليه السلام : « أو مسلم » ، فأعاد عليه فأعاد رسول الله عليه السلام (٢٦٢) .

وأما التداخل فما روى أيضاً أنه سئل فقيل : أى الأعمال أفضل ؟ فقال عليه السلام : « الإسلام » فقال : أى الإسلام أفضل ؟ فقال عليه السلام : « الإيمان » (٢٦٣) وهذا دليل على الاختلاف

= زرعة عن أبي هريرة بلفظ : « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلغائه وبرسله وأن تؤمن بالبعث، قال : ما الإسلام ؟ قال : الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم رمضان . . . » الحديث، وليس فيه ذكر الحج أفاد هولاً من الراوى بدليل مجيئه فى رواية كهمس : وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً ، وقيل : لأنه لم يكن فرض، وهو مدفوع كما تقدم، ولم يذكر الصوم فى رواية عطاء الخراسانى واقتصر فى حديث أبى عامر على الصلاة والزكاة ولم يزد فى حديث ابن عباس على الشهادتين ، وزاد سليمان التميمى بعد ذكر الجميع : الحج والاعتماد والاعتزال من الجنابة وإتمام الوضوء .

(تنبيه) وجه الدلالة من الحديث التفريق بين الإيمان والإسلام ، فجعل الإيمان عمل القلب والإسلام عمل الجوارح ، فالإيمان لغة التصديق مطلقاً ، وفى الشرع التصديق والنطق معاً فأحدهما ليس بإيمان، فتفسيره فى الحديث الإيمان بالتصديق والإسلام بالعمل يدل على اختلافهما .

(٢٦٢) حديث : « حديث سعد أنه عليه السلام أعطى رجلاً عطاء ولم يعط الآخر فقال له سعد : يا رسول الله تركت فلاناً لم تعطه وهو مؤمن، فقال عليه السلام : أو مسلم، فرد عليه فأعاده رسول الله عليه السلام » هكذا أورده صاحب القوت ، وقال العراقى : أخرجاه بنحوه . اهـ .

قال مرتضى : أخرجاه فى الإيمان والزكاة من طريق شعيب عن الزهرى عن عامر بن سعد عن أبيه، وأخرجه عبد الرحمن بن عمر فى كتاب الإيمان من طريق يونس عن الزهرى ليس فيه إعادة السؤال ولا الجواب عنه وأخرجه أحمد والحميدى فى مسنديهما عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى، وعند البخارى فى كتاب الزكاة من طريق صالح عن الزهرى ولفظه فى كتاب الإيمان : أن رسول الله عليه السلام أعطى رهطاً وسعد جالس ، فترك رجلاً هو أعجبهم إلى فقلت : يا رسول الله مالك عن فلان ، فوالله إنى لأراه مؤمناً ، فقال : أو مسلماً ، فسكت قليلاً ثم غلبنى ما أعلم منه فعدت لمقالتى فقلت : مالك عن فلان فوالله إنى لأراه مؤمناً ، فقال : أو مسلماً ، فسكت قليلاً ثم غلبنى ما أعلم منه فعدت لمقالتى وعاد رسول الله عليه السلام ثم قال : يا سعد إنى لأعطى الرجل وغيره أحب إلىّ منه خشية أن يكبه الله فى النار .

(٢٦٣) حديث : « سئل : أى الأعمال أفضل ؟ فقال عليه السلام : الإسلام ، فقال : أى الإسلام أفضل ؟ =

وعلى التداخل ، وهو أوفق الاستعمالات في اللغة لأن الإيمان عمل من الأعمال وهو أفضلها ، والإسلام هو تسليم إما بالقلب وإما باللسان وإما بالجوارح ، وأفضلها الذي بالقلب ، وهو التصديق الذي يسمى إيماناً ، والاستعمال لهما على سبيل الاختلاف وعلى سبيل التداخل وعلى سبيل الترادف كله غير خارج عن طريق التجوز في اللغة ، أما الاختلاف فهو أن يجعل الإيمان عبارة عن التصديق بالقلب فقط وهو موافق للغة ، والإسلام عبارة عن التسليم ظاهراً وهو أيضاً موافق للغة ؛ فإن التسليم ببعض محال التسليم ينطلق عليه اسم التسليم فليس من شرط حصول الاسم عموم المعنى لكل محل يمكن أن يوجد المعنى فيه ، فإن من لمس غيره ببعض بدنه يسمى لامساً وإن لم يستغرق جميع بدنه ، فإطلاق اسم الإسلام على التسليم الظاهر عند عدم تسليم الباطن مطابق للسان ، وعلى هذا الوجه جرى قوله تعالى :

﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَإِذَا قُلُّوا قُلُّوا أَوْ لَا قُلُّوا قُلُّوا أَوْ لَا قُلُّوا قُلُّوا أَوْ لَا قُلُّوا ﴾ (الحجرات : ١٤) .

وقوله ﷺ في حديث سعد : « أو مسلم » لأنه فضل أحدهما على الآخر ويريد بالاختلاف تفاضل المسميين ، وأما التداخل فموافق أيضاً للغة في خصوص الإيمان وهو أن يجعل الإسلام عبارة عن التسليم بالقلب والقول والعمل جميعاً ، والإيمان عبارة عن بعض ما دخل في الإسلام وهو التصديق بالقلب ، وهو الذي عيناه بالتداخل وهو موافق للغة في خصوص الإيمان وعموم الإسلام للكل ، وعلى هذا خرج قوله : « الإيمان » في جواب قول السائل : أى الإسلام أفضل ؟ لأنه جعل الإيمان خصوصاً من الإسلام فأدخله فيه ، وأما

= فقال ﷺ : الإيمان « هكذا أورده صاحب القوت ، وقال العراقي : أخرجه أحمد والطبراني من حديث عمرو بن عبسة بالشطر الأخير ، قال رجل : يا رسول الله أى الإسلام أفضل ؟ قال : الإيمان ، الحديث ، وإسناده صحيح لكنه منقطع . اهـ . ووجدت في حاشية كتاب المغنى ما نصه : علقه البخارى ووصله الحاكم في الأربعين .

قال مرتضى : والذي في الصحيح من حديث عبد الله بن عمر : سأل رجل رسول الله ﷺ : أى الإسلام خير ؟ قال : تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف ، ومن حديث أبى هريرة سئل رسول الله ﷺ : أى العمل أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله . . . الحديث ، وأخرجه أيضاً مسلم والنسائي والترمذي بالفاظ .



استعماله فيه على سبيل الترادف بأن يجعل الإسلام عبارة عن التسليم بالقلب والظاهر جميعاً فإن كل ذلك تسليم ، وكذا الإيمان ، ويكون التصرف في الإيمان على الخصوص بتعميمه وإدخال الظاهر في معناه ، وهو جائز لأن تسليم الظاهر بالقول والعمل ثمرة تصديق الباطن ونتيجته ، وقد يطلق اسم الشجر ويراد به الشجر مع ثمره على سبيل التسامح ، فيصير بهذا القدر من التعميم مرادفاً لاسم الإسلام ومطابقاً له فلا يزيد عليه ولا ينقص ، وعليه خرج قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَدْنَاهَا غَيْرَ كَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (الذاريات : ٣٦) .

**البحث الثالث:** عن الحكم الشرعى للإسلام والإيمان : حكمان أخروى ودينوى ، أما الأخروى فهو الإخراج من النار ومنع التخليد ، إذ قال رسول الله ﷺ : « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان » (٢٦٤) وقد اختلفوا في أن هذا الحكم على ماذا يترتب وعبروا عنه بأن الإيمان ماذا هو ؟ فمن قائل : إنه مجرد العقد ، ومن قائل يقول : إنه عقد بالقلب وشهادة باللسان ، ومن قائل يزيد ثالثاً وهو العمل بالأركان ، ونحن نكشف عنه الغطاء ونقول : من جمع بين هذه الثلاثة فلا خلاف في أن مستقره الجنة وهذه درجة .

والدرجة الثانية : أن يوجد اثنان وبعض الثالث وهو القول والعقد وبعض الأعمال ، ولكن ارتكب صاحبه كبيرة أو بعض الكبائر ؛ فعند هذا قالت المعتزلة : خرج بهذا عن الإيمان

(٢٦٤) حديث : « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان » قال العراقى : أخرجه من حديث أبى سعيد الخدرى فى الشفاعة ، وفيه : اذهبوا فمن وجدتم فى قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه . . . الحديث ولهما من حديث : فيقال انطلق فأخرج منها من كان فى قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان ، لفظ البخارى فيهما وله تعليقاً من حديث أنس يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفى قلبه وزن ذرة من إيمان وهو عندهما متصل بلفظ : خير مكان إيمان .

قال مرتضى : أخرجه البخارى فى كتاب الإيمان من طريق هشام الدستوائى عن قتادة : عن أنس بلفظ : يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفى قلبه وزن شعيرة من خير ، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفى قلبه وزن برة من خير ، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفى قلبه وزن ذرة من خير ، ثم قال : قال أبان : حدثنا قتادة عن أنس رفعه «من إيمان» مكان «خير» ، وهذا التعليق قد وصله الحاكم فى كتاب الأربعين «له» من طريق موسى بن إسماعيل قال : حدثنا أبان وأخرجه البخارى أيضاً فى التوحيد ومسلم فى الإيمان والترمذى فى صفة جهنم ، وقال : حسن صحيح .

ولم يدخل في الكفر بل سَمَهُ فاسق، وهو على منزلة بين المنزلتين، وهو مخلد في النار. وهذا باطل كما سنذكره .

الدرجة الثالثة : أن يوجد التصديق بالقلب والشهادة باللسان دون الأعمال بالجوارح ، وقد اختلفوا في حكمه ، فقال أبو طالب المكي : العمل بالجوارح من الإيمان ولا يتم دونه ، وادعى الإجماع فيه ، واستدل بأدلة تُشعر بنقيض غرضه كقوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (البقرة: ٢٥) ..

إذ هذا يدل على أن العمل وراء الإيمان لا من نفس الإيمان ، وإلا فيكون العمل في حكم المعاد ، والعجب أنه ادعى الإجماع في هذا ، وهو مع ذلك ينقل قوله ﷺ : « لا يكفر أحد إلا بعد جحوده لما أقرَّ به » (٢٦٥) وينكر على المعتزلة قولهم بالتخليد في النار بسبب الكبائر ، والقائل بهذا قائل بنفس مذهب المعتزلة إذ يقال له : من صدق بقلبه وشهد بلسانه ومات في الحال فهل هو في الجنة ؟ فلا بد أن يقول نعم ، وفيه حكم بوجود الإيمان دون العمل ، فنزيد ونقول : لو بقى حياً حتى دخل عليه وقت صلاة واحدة فتركها ثم مات أو زنى ثم مات فهل يخلد في النار ؟ فإن قال نعم فهو مراد المعتزلة ، وإن قال لا فهو تصريح بأن العمل ليس ركناً من نفس الإيمان ولا شرطاً في وجوده ولا في استحقاق الجنة به ، وإن قال : أردت به أن يعيش مدة طويلة ولا يصلى ، ولا يقدم على الشيء من الأعمال الشرعية ؛ فنقول : فما ضبط تلك المدة ، وما عدد تلك الطاعات التي بتركها يبطل الإيمان ، وما عدد الكبائر التي بارتكابها يبطل الإيمان ؟ وهذا لا يمكن التحكم بتقديره ، ولم يصبر إليه صائر أصلاً .

(٢٦٥) حديث : « لا يكفر أحد إلا بجحوده بما أقرَّ به » ونص القوت : إلا بجحود ما أقرَّ به ، وفي بعض نسخ الإحياء إلا بعد جحوده لما أقرَّ به ، قال العراقي : أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أبي سعيد بلفظ « لن يخرج أحد من الإيمان إلا بجحوده ما دخل فيه » وإسناده ضعيف . اهـ .

قال مرتضى : وهكذا هو في الجامع الكبير للسيوطي ، والجحد والجحود يقال فيما ينكر باللسان لا بالقلب .

الدرجة الرابعة: أن يوجد التصديق بالقلب قبل أن ينطق باللسان ، أو يشتغل بالأعمال ومات ، فهل يقول : مات مؤمناً بينه وبين الله تعالى ، وهذا مما اختلف فيه ، ومن شرط القول لتمام الإيمان يقول : هذا مات قبل الإيمان ، وهو فاسد إذ قال ﷺ : « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان » ، وهذا قلبه طافح بالإيمان فكيف يخلد في النار ، ولم يشترط في حديث جبريل عليه السلام الإيمان إلا التصديق بالله تعالى وملائكته وكتبه واليوم الآخر كما سبق .

الدرجة الخامسة: أن يصدق بالقلب ويساعده من العمر مهلة النطق بكلمتي الشهادة وعلم وجوبها ، ولكنه لم ينطق بها فيحتمل أن يجعل امتناعه عن النطق كامتناعه عن الصلاة ، ونقول: هو مؤمن غير مخلص في النار ، والإيمان هو التصديق المحض ، واللسان ترجمان الإيمان فلا بد أن يكون الإيمان موجوداً بتمامه قبل اللسان حتى يترجمه اللسان ، وهذا هو الأظهر إذ لا مستند إلا اتباع موجب الألفاظ ، ووضع اللسان أن الإيمان هو عبارة عن التصديق بالقلب ، وقد قال ﷺ : « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة » ، ولا ينعدم الإيمان من القلب بالسكوت عن النطق الواجب كما لا ينعدم بالسكوت عن الفعل الواجب ، وقال قائلون: القول ركن إذ ليس كلمتا الشهادة إخباراً عن القلب ، بل هو إنشاء عقد آخر وابتداء شهادة والتزام ، والأول أظهر ، وقد غلا في هذا طائفة المرجئة فقالوا : هذا لا يدخل النار أصلاً ، وقالوا : إن المؤمن وإن عصى فلا يدخل النار . وسنبطل ذلك عليهم .

الدرجة السادسة: أن يقول بلسانه لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ولكن لم يصدق بقلبه فلا نشك في أن هذا في حكم الآخرة من الكفار وأنه مخلص في النار ، ولا نشك في أنه في حكم الدنيا الذي يتعلق بالأئمة والولاء من المسلمين لأن قلبه لا يُطلع عليه ، وعلينا أن ننظر به أنه ما قاله بلسانه إلا وهو منطوق عليه في قلبه ، وإنما نشك في أمر ثالث وهو الحكم الدنيوي فيما بينه وبين الله تعالى وذلك بأن يموت له في الحال قريب مسلم ثم يصدق بعد ذلك بقلبه ، ثم يستفتى ويقول: كنت غير مصدق بالقلب حالة الموت ، والميراث الآن في

يدى فهل يحل لى بينى وبين الله تعالى ، أو نكح مسلمة ثم صدق بقلبه هل تلزمه إعادة النكاح ، هذا محل نظر فيحتمل أن يقال : أحكام الدنيا منوطة بالقول الظاهر ظاهراً وباطناً ، ويحتمل أن يقال : تناط بالظاهر فى حق غيره ، لأن باطنه غير ظاهر لغيره وباطنه ظاهر له فى نفسه بينه وبين الله تعالى ، والأظهر - والعلم عند الله تعالى - أنه لا يحل له ذلك الميراث ويلزمه إعادة النكاح ، ولذلك كان حذيفة رضي الله عنه لا يحضر جنازة من يموت من المنافقين ، وعمر رضي الله عنه كان يراعى ذلك منه فلا يحضر إذا لم يحضر حذيفة رضي الله عنه ، والصلاة فعل ظاهر فى الدنيا وإن كان من العبادات ، والتوقى عن الحرام أيضاً من جملة ما يجب لله كالصلاة لقوله عليه السلام : «طلب الحلال فريضة بعد الفريضة» وليس هذا مناقضاً لقولنا : إن الإرث حكم الإسلام وهو الاستسلام ، بل الاستسلام التام هو ما يشمل الظاهر والباطن ، وهذه مباحث فقهية ظنية تبنى على ظواهر الألفاظ والعمومات والأقيسة ، فلا ينبغي أن يظن القاصر فى العلوم أن المطلوب فيه القطع من حيث جرت العادة بإيراده فى فن الكلام الذى يطلب فيه القطع ، فما أفلح من نظر إلى العادات والمراسم فى العلوم .

فإن قلت : فما شبهة المعتزلة والمرجئة ؟ وما حجة بطلان قولهم ؟ فأقول : شبهتهم عمومات القرآن ، أما المرجئة فقالوا : لا يدخل المؤمن النار وإن أتى بكل المعاصى ، لقوله عز وجل : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ (الجن : ١٣) .

ولقوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ الآية (الحديد : ١٩) .

ولقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَلْقَىٰ فِيهَا فُجُورًا سَالِمًا خَرَزْنَاهَا ﴾ (الملك : ٨) .

إلى قوله : ﴿ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (الملك : ٩) .

فقوله : ﴿ كَمَا أَلْقَىٰ فِيهَا فُجُورًا ﴾ (الملك : ٨) عام فينبغى أن يكون كل من ألقى فى النار مكذباً .

ولقوله تعالى : ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ۖ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى ۖ ﴾ (الليل : ١٥ ، ١٦) . وهذا حصر وإثبات ونفى .

ولقوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِمَّا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ ﴾ (النمل : ٨٩) .  
فالإيمان رأس الحسنات .

ولقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (المائدة : ٩٣) .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (الكهف : ٣٠) .

ولا حجة لهم في ذلك فإنه حيث ذكر الإيمان في هذه الآيات أريد به الإيمان مع العمل ،  
إذ بينا أن الإيمان قد يطلق ويراد به الإسلام وهو الموافقة بالقلب و القول والعمل ، ودليل هذا  
التأويل أخبار كثيرة في معاقبة العاصين ومقادير العقاب، وقوله ﷺ : « يخرج من النار من  
كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان » فكيف يخرج إذا لم يدخل ، ومن القرآن قوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا ذُنَّ عَنْ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (النساء : ١١٦) .

والاستثناء بالمشيئة يدل على الانقسام .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ﴾ (الجن : ٢٣) .  
وتخصيصه بالكفر تحكم .

وقوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذَابٍ مُقِيمٍ ﴾ (الشورى : ٤٥) .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ (النمل : ٩٠) .

فهذه العمومات في معارضة عموماتهم ولا بد من تسليط التخصيص والتأويل على  
الجانبين لأن الأخبار مصرخة .



« بأن العصاة يعذبون » (٢٦٦) بل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ (مريم : ٧١) . كالصریح فی أن ذلك لابد منه للكل إذ لا يخلو مؤمن عن ذنب يرتكبه .

وقوله تعالى : ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴾ (١٥) الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿ (الليل : ١٥ ، ١٦) ، أراد به من جماعة مخصوصين أو أراد بالأشقى شخصاً معيناً أيضاً .

وقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَلْقَى فِيهَا فُجُورًا سَالِمًا خَرَزْنَاهَا ﴾ (الملك : ٨) . أى فوج من الكفار ، وتخصيص العمومات قريب ، ومن هذه الآية وقع للأشعرى وطائفة من المتكلمين إنكار صيغ العموم ، وأن هذه الألفاظ يتوقف فيها إلى ظهور قرينة تدل على معناها .

وأما المعتزلة فشبّهتهم بقوله تعالى :

﴿ وَإِذْ لَغَوَّارٌ لِّمَن نَّابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ (طه : ٨٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (العصر : ١ - ٣) .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ﴾ (مريم : ٧١) .

ثم قال : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ (مريم : ٧٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ (الجن : ٢٣) . وكل آية ذكر الله عز وجل العمل الصالح فيها مقروناً بالإيمان .

---

(٢٦٦) حديث : « العصاة يعذبون على قدر ذنوبهم » منها ما أخرجه البخارى فى الصحيح من حديث أنس رفعه « ليصيبن أقواما سفع بذنوب أصابوها » . ويأتى للمصنف ذكر عدة أحاديث فى تعذيب العصاة فى آخر الكتاب عند ذكر الموت ، نتكلم عليها إن شاء الله تعالى .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾ (النساء : ٩٣) .

وهذه العمومات أيضاً مخصوصة بدليل قوله تعالى :

﴿ وَيَغْفِرْ مَا دُونِ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (النساء : ٤٨) . فينبغي أن تبقى له مشيئة في مغفرة ما سوى

الشرك .

وكذلك قوله عليه السلام : « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان » .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (الكهف : ٣٠) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (التوبة : ١٢٠) فكيف يضيع أجر أهل الإيمان

وجميع الطاعات بمعصية واحدة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ (النساء : ٩٣) . أى لإيمانه ، وقد ورد على مثل

هذا السبب .

فإن قلت : فقد مال الاختيار إلى أن الإيمان حاصل دون العمل ، وقد اشتهر عن السلف

قولهم : الإيمان عقد وقول وعمل ، فما معناه ؟ قلنا : لا يبعد أن يعد العمل من الإيمان لأنه

مكمل له ومتمم ، كما يقال : الرأس واليدان من الإنسان ، ومعلوم أنه يخرج عن كونه إنساناً

بعدم الرأس ، ولا يخرج عنه بكونه مقطوع اليد ، وكذلك يقال : التسيحات والتكبيرات من

الصلاة ، وإن كانت لا تبطل بفقدائها فالتصديق بالقلب من الإيمان كالرأس من وجود الإنسان إذ

ينعدم بعده ، وبقية الطاعات كالأطراف بعضها أعلى من بعض ، وقد قال ﷺ : « لا يزنى

الزاني حين يزنى وهو مؤمن » (٢٦٧) والصحابة رضي الله عنهم ما اعتقدوا مذهب المعتزلة في الخروج عن

(٢٦٧) حديث : « لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن » قال العراقي : متفق عليه من

حديث أبي هريرة .

قال مرتضى : وفيه زيادة عندهما وهي « ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا

يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها

أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن » وهكذا رواه أحمد والترمذي وابن ماجه .

الإيمان بالزنا، ولكن معناه غير مؤمن حقا إيمانًا تاما كاملاً، كما يقال للعاجز المقطوع الأطراف: هذا ليس بإنسان، أى ليس له الكمال الذى هو وراء حقيقة الإنسانية.

**مسألة:** فإن قلت: فقد اتفق السلف على أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فإذا كان التصديق هو الإيمان فلا يتصور فيه زيادة ولا نقصان، فأقول: السلف هم الشهود العدول وما لأحد عن قولهم عدول فما ذكروه حق، وإنما الشأن فى فهمه، وفيه دليل على أن العمل ليس من أجزاء الإيمان وأركان وجوده بل هو مزيد عليه يزيد به، والزائد موجود والناقص موجود، والشئ لا يزيد بذاته، فلا يجوز أن يقال: الإنسان يزيد برأسه، بل يقال: يزيد بلحيته وسمنه، ولا يجوز أن يقال: الصلاة تزيد بالركوع والسجود، بل تزيد بالآداب والسنن، فهذا تصريح بأن الإيمان له وجود، ثم بعد الوجود يختلف حاله بالزيادة والنقصان، فإن قلت: فالإشكال قائم فى أن التصديق كيف يزيد وينقص وهو خصلة واحدة، فأقول: إذا تركنا المداينة ولم نكثر بتشغيب من تشغيب وكشفنا الغطاء ارتفع الإشكال، فنقول: الإيمان اسم مشترك يطلق من ثلاثة أوجه:

**الأول:** أنه يطلق للتصديق بالقلب على سبيل الاعتقاد والتقليد من غير كشف وانسراح صدر، وهو إيمان العوام، بل إيمان الخلق كلهم إلا الخواص، وهذا الاعتقاد عقدة على القلب، تارة تشد وتقوى وتارة تضعف وتسترخى كالعقدة على الخيط مثلاً، ولا تستبعد هذا واعتبره باليهودى وصلابته فى عقيدته التى لا يمكن نزوعه عنها بتخويف وتحذير، ولا بتخييل ووعظ، ولا تحقيق وبرهان، وكذلك النصرانى والمبتدعة وفيهم من يمكن تشكيكه بأدنى كلام، ويمكن استنزاله عن اعتقاده بأدنى استمالة أو تخويف مع أنه غير شاك فى عقده كالأول، ولكنهما متفاوتان فى شدة التصميم، وهذا موجود فى الاعتقاد الحق أيضاً، والعمل يؤثر فى نماء هذا التصميم وزيادته، كما يؤثر سقى الماء فى نماء الأشجار.

ولذلك قال تعالى: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ (التوبة: ١٢٤).

وقال تعالى: ﴿لِيَزِدَّكُمْ إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ (الفتح: ٤).

وقال عليه السلام فيما يروى فى بعض الأخبار : « الإيمان يزيد وينقص » (٢٦٨) وذلك بتأثير الطاعات فى القلب ، وهذا لا يدركه إلا من راقب أحوال نفسه فى أوقات المواظبة على العبادة والتجرد لها بحضور القلب مع أوقات الفتور ، وإدراك التفاوت فى السكون إلى عقائد الإيمان فى هذه الأحوال حتى يزيد عقده استعصاء على من يريد حله بالتشكيك ، بل من يعتقد فى اليتيم معنى الرحمة إذا عمل بموجب اعتقاده فمسح رأسه وتلطف به أدرك من باطنه تأكيد الرحمة وتضاعفها بسبب العمل ، وكذلك معتقد التواضع إذا عمل بموجبه عملاً مقبلاً أو ساجداً لغيره أحس من قلبه بالتواضع عند إقدامه على الخدمة ، وهكذا جميع صفات القلب تصدر منها أعمال الجوارح ثم يعود أثر الأعمال عليها فيؤكددها ويزيدها ، وسيأتى هذا فى ربيع المنجيات والمهلكات عند بيان وجه تعلق الباطن بالظاهر ، والأعمال بالعقائد والقلوب ؛ فإن ذلك من جنس تعلق الملك بالملكوت ، وأعنى بالملك عالم الشهادة المدرك بالحواس وبالملكوت عالم الغيب المدرك بنور البصيرة ، والقلب من عالم الملكوت ، والأعضاء وأعمالها من عالم الملك ، ولطف الارتباط ودقته بين العالمين انتهى إلى حدّ ظن بعض الناس اتحاد أحدهما بالآخر ، وظن آخرون أنه لا عالم إلا عالم الشهادة وهو هذه الأجسام المحسوسة ، ومن أدرك الأمرين وأدرك تعددهما ثم ارتباطهما عبر عنه فقال :

(٢٦٨) حديث : « الإيمان يزيد وينقص » قال العراقى : أخرجه ابن عدى فى الكامل وأبو الشيخ فى كتاب الثواب من حديث أبى هريرة ، وقال ابن عدى : باطل ، فيه محمد بن أحمد بن حرب الملحى يعتمد الكذب ، وهو عند ابن ماجه موقوف على أبى هريرة وابن عباس وأبى الدرداء .

قال مرتضى : ونص القوت : وروينا فى حديث واثلة بن الأسقع : الإيمان يزيد وينقص ، وروى ذلك عن جماعة من الصحابة لا تحصى كثرتهم . ١ هـ . وأخرجه ابن عدى فى الكامل فى ترجمة معروف بن عبد الله الخياط الدمشقى قال : حدثنا واثلة بلفظ : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، ولا يكون قولاً بلا عمل ، ثم قال : هو منكر والحمل فيه على معروف . ١ هـ . وأخرجه أبو نعيم فى ترجمة الشافعى فى الحلية ، وهو عند الحاكم بلفظ ابن عدى الذى سقناه فالذى تحصل لنا من هذا أنه رواه أربعة من الصحابة وظاهر سياق القوت يقتضى أنه موقوف على واثلة رضي الله عنه ، وروى أبو إسحق الثعلبى فى تفسيره من رواية على بن عبد العزيز عن حبيب ابن عيسى بن فروخ عن إسماعيل بن عبد الرحمن عن مالك عن نافع عن ابن عمر قلنا : يا رسول الله إن الإيمان يزيد وينقص ؟ قال : نعم ، يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل صاحبه النار .

رق الزجـاج وراقـت الخـمر      وتشابها فتشاكل الأمر  
فكأنما خـمر ولا قـدح      وكأنما قـدح ولا خـمر

ولنرجع إلى المقصود فإن هذا العلم خارج عن علم المعاملة ، ولكن بين العلمين أيضاً اتصال وارتباط ، فلذلك ترى علوم المكاشفة تتسلك كل ساعة على علوم المعاملة إلى أن تنكف عنها بالتكليف ، فهذا وجه زيادة الإيمان بالطاعة بموجب هذا الإطلاق ، ولهذا قال على كرم الله وجهه : إن الإيمان ليبدو لمعة بيضاء ، فإذا عمل العبد الصالحات نمت فزادت حتى يبيض القلب كله ، وإن النفاق ليبدو نكتة سوداء ، فإذا انتهك الحرمان نمت وزادت حتى يسود القلب كله فيطبع عليه فذلك هو الختم ، وتلا قوله تعالى : ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم ﴾ (المطففين : ١٤) .

**الإطلاق الثاني :** أن يراد به التصديق والعمل جميعاً ، كما قال ﷺ : « الإيمان بضع وسبعون باباً » (٢٦٩) وكما قال ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » ، وإذا دخل العمل في مقتضى لفظ الإيمان لم تخف زيادته ونقصانه ، وهل يؤثر ذلك في زيادة الإيمان الذي هو مجرد التصديق ، هذا فيه نظر وقد أشرنا إلى أنه يؤثر فيه .

(٢٦٩) حديث : « الإيمان بضع وسبعون باباً » قال العراقي : وذكر بعد هذا فزاد فيه : أداها إمطة الأذى عن الطريق ، البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة : الإيمان بضع وسبعون شعبة ، زاد مسلم فى روايته : فأفضلها قول لا إله إلا الله وأداها . . . فذكره ، ورواه بلفظ المصنف الترمذى وصححه . اهـ .

قال مرتضى : أخرجه البخارى فى أول صحيحه عن المسندى عن أبى عامر العقدى عن سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن أبى صالح عن أبى هريرة رفعه : « الإيمان بضع وستون شعبة والحياء شعبة من الإيمان » ورواه مسلم من طريق سهيل بن أبى صالح عن عبد الله بن دينار : بضع وستون أو بضع وسبعون ، على الشك ، وعند أبى داود والترمذى والنسائى من طريقه : بضع وسبعون من غير شك ، ورجح البيهقى رواية البخارى بعدم شك سليمان وعورض بوقوع الشك عنه عند أبى عوانة ، ورجح لأنه المتيقن ، وما عداه مشكوك فيه ، وعند ابن عدى فى الكامل من رواية ثابت بن محمد عن الثورى عن أبى الزبير عن جابر بلفظ : بضع وستون .



**الإطلاق الثالث:** أن يراد به التصديق اليقيني على سبيل الكشف وانسراح الصدر والمشاهدة بنور البصيرة ، وهذا أبعد الأقسام عن قبول الزيادة ، ولكنى أقول: الأمر اليقيني الذى لا شك فيه تختلف طمأنينة النفس إليه فليس طمأنينة النفس إلى أن الاثنين أكثر من الواحد كطمأنيتها إلى أن العالم مصنوع حادث ، وإن كان لا شك فى واحد منهما فإن اليقنيات تختلف فى درجات الإيضاح ودرجات طمأنينة النفس إليها ، وقد تعرضنا لهذا فى فصل اليقين من كتاب العلم فى باب علامات علماء الآخرة فلا حاجة إلى الإعادة .

وقد ظهر فى جميع الإطلاقات أن ما قالوه من زيادة الإيمان ونقصانه حق ، وكيف لا وفى الأخبار أنه « يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان » (٢٧٠) وفى بعض المواضع فى خبر آخر : « مثقال دينار » فأى معنى لاختلاف مقاديره إن كان ما فى القلب لا يتفاوت .

**مسألة:** فإن قلت: ما وجه قول السلف : « أنا مؤمن إن شاء الله » والاستثناء شك والشك فى الإيمان كفر ، وقد كانوا كلهم يمتنعون عن جزم الجواب بالإيمان ويحترزون عنه ، فقال سفيان الثورى رحمه الله : من قال أنا مؤمن عند الله فهو من الكذابين ، ومن قال أنا مؤمن حقا فهو بدعة . فكيف يكون كاذباً وهو يعلم أنه مؤمن فى نفسه ومن كان مؤمناً فى نفسه كان مؤمناً عند الله ، كما أن من كان طويلاً وسخياً فى نفسه — وعلم ذلك — كان كذلك عند الله وكذا من كان مسروراً أو حزيناً أو سميعاً أو بصيراً ، ولو قيل للإنسان: هل أنت حيوان؟ لم يحسن أن يقول: أنا حيوان إن شاء الله ، ولما قال سفيان ذلك قيل له: فماذا نقول؟ قال : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا ﴾ (البقرة : ١٣٦) .

وأى فرق بين أن يقول: آمنا بالله وما أنزل إلينا ، وبين أن يقول: أنا مؤمن . وقيل للحسن: أمؤمن أنت ؟ فقال : إن شاء الله ، فقيل له : لِمَ تستثنى يا أبا سعيد فى الإيمان ؟

(٢٧٠) حديث : « يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان » وفى بعض المواضع من خبر آخر « مثقال دينار » قال العراقى : متفق عليه من حديث أبى سعيد ، وقد تقدم الكلام عليه ١٠ هـ .

فقال: أخاف أن أقول: نعم؛ فيقول الله سبحانه وتعالى: كذبت يا حسن فتحق على الكلمة، وكان يقول: ما يؤمنني أن يكون الله سبحانه قد اطلع على في بعض ما يكره فمقتنى، وقال: اذهب لا قبلت لك عملاً، فأنا أعمل في غير معمل.

وقال إبراهيم بن أدهم: إذا قيل لك: أمؤمن أنت؟ فقل: لا إله إلا الله، وقال مرة: قل: أنا لا أشك في الإيمان وسؤالك إياي بدعة، وقيل لعلقمة: أمؤمن أنت؟ قال: أرجو إن شاء الله، وقال الثوري: نحن مؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما ندرى ما نحن عند الله تعالى. فما معنى هذه الاستثناءات؟ فالجواب: أن هذا الاستثناء صحيح وله أربعة أوجه: وجهان مستندان إلى الشك لا في أصل الإيمان ولكن في خاتمته أو كماله، ووجهان لا يستندان إلى الشك:

**الوجه الأول:** الذي لا يستند إلى معارضة الشك، الاحتراز من الجزم خيفة ما فيه من تزكية النفس، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (النجم: ٣٢).

وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ (النساء: ٤٩).

وقال تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ (النساء: ٥٠).

وقيل لحكيم: ما الصدق القبيح؟ فقال: ثناء المرء على نفسه. والإيمان من أعلى صفات المجد والجزم به تزكية مطلقة وضيغة الاستثناء كأنها نقل من عرف التزكية، كما يقال للإنسان: أنت طيب أو فقيه أو مفسر؟ فيقول: نعم إن شاء الله، لا في معرض التشكيك، ولكن لإخراج نفسه عن تزكية نفسه؛ فالصيغة صيغة التردد والتضعيف لنفس الخبر، ومعناه التضعيف للآزم من لوازم الخبر وهو التزكية، وبهذا التأويل لو سئل عن وصف ذم لم يحسن الاستثناء.

**الوجه الثاني:** التأدب بذكر الله تعالى في كل حال، وإحالة الأمور كلها إلى مشيئة الله

سبحانه فقد أدب الله سبحانه نبيه ﷺ فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ إِلَّا أَن

يَشَاءُ اللَّهُ ﴿ (الكهف : ٢٣ ، ٢٤) . ثم لم يقتصر على ذلك فيما لا يشك فيه بل قال تعالى :

﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ أَحَرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ مُحِلِّينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ (الفتح : ٢٣) .

وكان الله سبحانه عالمًا بأنهم يدخلون لا محالة ، وأنه شاءه ، ولكن المقصود تعليمه ذلك ، فتأدب رسول الله ﷺ في كل ما كان يخبر عنه معلومًا كان أو مشكوكًا، حتى قال ﷺ لما دخل المقابر : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » (٢٧١) واللاحق بهم غير مشكوك فيه ، ولكن مقتضى الأدب ذكر الله تعالى وربط الأمور به ، وهذه الصيغة دالة عليه حتى صار يعرف الاستعمال عبارة عن إظهار الرغبة والتمنى ، فإذا قيل لك : إن فلانًا يموت سريعًا ، فتقول : إن شاء الله ؛ فيفهم منه رغبتك لا تشككك ، وإذا قيل لك : فلان سيزول مرضه ويصح ، فتقول : إن شاء الله ، بمعنى الرغبة ؛ فقد صارت الكلمة معدولة

(٢٧١) حديث : « قال ﷺ لما دخل المقابر : السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » ونص القوت تنكير السلام ، وقال العراقي : أخرجه مسلم عن أبي هريرة . اهـ .

قال مرتضى : روى مالك من حديث أبي هريرة وعائشة وأنس وبريدة بن الحصيب رضي الله عنهم . أما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم واللالكائي من طريق مالك ، واللالكائي وحده من طريق إسماعيل بن علية كلاهما عن روح بن القاسم عن العلاء عن أبيه عنه بلفظ : خرج رسول الله ﷺ إلى المقبرة فسلم على أهلها فقال : « سلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » ولفظ الحديث لابن علية ، وأما حديث عائشة فأخرجه مسلم واللالكائي من طريق شريك بن عبد الله بن أبي غر ، عن عطاء بن يسار عنها بلفظ أن النبي ﷺ كان يخرج إلى البقيع فيقول : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا وإياكم غداً مؤجلون وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد » ، وأما حديث أنس فأخرجه اللالكائي من طريق ابن أحمد الزبيدي عن كثير بن زيد عنه بلفظ أن النبي ﷺ أتى البقيع فقال : « السلام عليكم وإنا بكم لاحقون إن شاء الله ، أسأل الله ربي أن لا يحرمنا أجركم ولا يفتنا بعدكم » ، وأما حديث بريدة بن الحصيب فأخرجه مسلم واللالكائي من طريق سفيان ، واللالكائي وحده من طريق شعبة كلاهما عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ كان إذا أتى على المقابر - وفي حديث سفيان كان النبي ﷺ إذا خرجنا إلى المقابر - يقول : « السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين » زاد محمد بن بشار عن جرير بن عمار عن سفيان « أنتم لنا سلف » ثم اتفقوا « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية » .

عن معنى التشكيك إلى معنى الرغبة ، وكذلك العدول إلى معنى التأدب لذكر الله تعالى كيف كان الأمر .

**الوجه الثالث :** مستنده الشك ومعناه أنا مؤمن حقا إن شاء الله ، إذ قال الله تعالى لقوم مخصوصين بأعيانهم : ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ (الأنفال : ٤)

فانقسموا إلى قسمين ، ويرجع هذا إلى الشك في كمال الإيمان لا في أصله ، وكل إنسان شاك في كمال إيمانه ، وذلك ليس بكفر ، والشك في كمال الإيمان حق من وجهين : أحدهما : من حيث إن النفاق يزيل كمال الإيمان وهو خفى لا تتحقق البراءة منه ، والثاني : أنه يكمل بأعمال الطاعات ولا يدرى وجودها على الكمال أما العمل فقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ (الحجرات : ١٥) . فيكون الشك في هذا الصديق .

وكذلك قال الله تعالى : ﴿ وَلَئِكَ الْبَرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَاتَّكَمَلَتْ بِهِ الْوَسْطَانُ ﴾ (البقرة : ١٧٧) . فشرط عشرين وصفا كالوفاء بالعهد والصبر على الشدائد ، ثم قال تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ﴾ (البقرة : ١٧٧) .

وقد قال تعالى : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ (المجادلة : ١١) .

وقال تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ ﴾ الآية (الحديد : ١٠) .

وقد قال تعالى : ﴿ هُمُ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ (آل عمران : ١٦٣) .

وقال ﷺ : « الإيمان عريان ولباسه التقوى » (٢٧٢) ، وقال ﷺ : « الإيمان بضع

(٢٧٢) حديث : « الإيمان عريان ولباسه التقوى » الحديث : أى إلى آخره وهو قوله « وزينته الحياء وحليته الورع وثمرته العلم » وقد تقدم تخريجه فى كتاب العلم ، قال صاحب القوت : ففيه معنى أن من لا تقوى له فلا لبس لإيمانه ، ومن لا ورع له فلا زينة لإيمان ، ومن لا علم له =

وسبعون باباً، أدناها إمطة الأذى عن الطريق» (٢٧٢ مكرر) فهذا ما يدل على ارتباط كمال الإيمان بالأعمال ، وأما ارتباطه بالبراءة عن النفاق والشرك الخفى ، فقوله ﷺ : «أربع من كن فيه فهو منافق خالص وإن صام وصلى وزعم أنه مؤمن : من إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان، وإذا خاصم فجر» (٢٧٣) وفى بعض الروايات : « وإذا عاهد غدر ،

= فلا ثمرة لإيمانه ، فإن اتفق فاسق جاهل ظالم ، كان بالمنافقين أشبه منه بالمؤمنين ، وكان إيمانه إلى النفاق أقرب ويقينه إلى الشك أميل ، ولم يخرج من اسم الإيمان إلا أن إيمانه عريان لا لبس له معطل لا كسب له ، كما قال تعالى : ﴿أو كسبت في إيمانها خيراً﴾ ، والنفاق مقامات ، وقد قيل سبعون باباً ، والشرك مثل ذلك ، وهم فيه طبقات .

(٢٧٢ مكرر) حديث : « وقال ﷺ : الإيمان بضع وسبعون باباً أدناها إمطة الأذى عن الطريق» قد تقدم الكلام على تخريجه قريباً والاختلاف فى قول البخارى ومسلم فى الشك فلفظ مسلم : فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، وفى رواية : أعظمها ، وفى أخرى : أعلاها . ورواه حماد بن سلمة عن سهل عن عبد الله بن دينار عن أبى صالح عن أبى هريرة بلفظ : الإيمان بضع وسبعون ، أفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة العظم عن الطريق ، وفى رواية الليث عن ابن عجلان عن عبد الله بن دينار : الإيمان ستون باباً أو سبعون باباً أو بضع واحد من العديدين أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله وأدناها أن يماط الأذى عن الطريق ، وفى رواية عمارة بن غزية عن أبى صالح : الإيمان أربع وستون باباً أدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والأذى أعم من أن يكون حجراً أو شوكا أو غصناً بارزاً أو غير ذلك مما يتأذى به الناس ، وإمطته : إزالته ورفعته من ذلك الموضع .

(٢٧٣) حديث : « أربع من كن فيه فهو منافق خالص وإن صام وصلى وزعم أنه مؤمن : من إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان وإذا خاصم فجر » هكذا أورده صاحب القوت . وقال العراقى : متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو . اهـ . وفى بعض الروايات : « وإذا عاهد غدر » ونص القوت : وفى غير بعض هذا الحديث : وإذا عاهد غدر فصارت خمساً ، فإن كانت فيه واحدة منهن ففيه شعبة من النفاق حتى يدعها .

قال مرتضى : أخرجه البخارى ومسلم فى الإيمان وأعاده البخارى فى الجزية ، وأخرجه أصحاب السنن كلهم من طريق الأعمش عن عبد الله بن مرة عن عبد الله بن عمرو رفعه : أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا أؤتمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر . أى أربع خصال من وجدت فيه كان منافقاً فى هذه الخصال لا فى غيرها أو شديد الشبه بالمنافقين ، ووصفه بالخلوص يؤيد من قال إن المراد بالنفاق العملى لا الإيمانى أو العرفى لا الشرعى لأن الخلوص بهذين المعنيين لا يستلزم الكفر الملقى فى الدرك الأسفل من النار ، وأخرج البخارى =



وفى حديث أبى سعيد الخدرى : « القلوب أربعة : قلب أجرد وفيه سراج يزهر فذلك قلب المؤمن ، وقلب مصفح فيه إيمان ونفاق ، فمثل الإيمان فيه كمثل البقلة يمدّها الماء العذب ، ومثل النفاق فيه كمثل القرحة يمدّها القيح والصدید ، فأى المادتين غلب عليه حكم له بها » (٢٧٤) وفى لفظ آخر : غلبت عليه ذهبت به ، وقال عليه السلام : « أكثر منافقى هذه الأمة قراؤها » (٢٧٥) ، وفى حديث : « الشرك أخفى فى أمتى من ديب النمل على الصفا » (٢٧٦) وقال حذيفة رضي الله عنه : « كان الرجل يتكلم بالكلمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم »

= فى الإيمان والوصايا والشهادات والأدب ، ومسلم فى الإيمان والترمذى والنسائى من طريق نافع ابن مالك عن أبيه عن أبى هريرة رفعه : آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان .

(٢٧٤) حديث : « القلوب أربعة : قلب أجرد وفيه سراج يزهر . . . » قال العراقى : أخرجه أحمد من حديث أبى سعيد وفيه ليث بن أبى سليم مختلف فيه . اهـ .

قال مرتضى : وقال أبو نعيم فى الحلية : حدثنا محمد بن عبد الرحمن ، حدثنا الحسن بن محمد ، حدثنا محمد بن حميد ، حدثنا جرير عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبى البحتري عن حذيفة رضي الله عنه قال : القلوب أربعة : قلب أغلف فذلك قلب الكافر ، وقلب مصفح فذلك قلب المنافق ، وقلب أجرد فيه سراج يزهر فذلك قلب المؤمن ، وقلب فيه نفاق وإيمان ، فمثل الإيمان فيه كشجرة يمدّها ماء طيب ، ومثل النفاق كمثل القرحة يمدّها قيح ودم ، فأيهما غلب عليه غلب . قال مرتضى : وبه يظهر تقسيم الأربعة والمصنف تابع سياق القوت ، ولا يلتفت إلى غيره .

(٢٧٥) حديث : « أكثر منافقى هذه الأمة قراؤها » ونص القوت : منافقى أمتى ، قال العراقى . أخرجه أحمد والطبرانى من حديث عقبة بن عامر ، وفيه ابن لهيعة وسيأتى فى آداب تلاوة القرآن . اهـ .

قال مرتضى : وجدت بخط الشيخ شمس الدين الداودى له طريق من غير رواية ابن لهيعة ورويناه فى صفة المنافقين للغريانى . اهـ . وقرأت فى ذخيرة الحفاظ للحافظ أبى الفضل بن ناصر الذى رتب فيه الكامل لابن عدى ، والكتاب عندى بخطه ما نصه : رواه عبد الله بن لهيعة عن منشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر وابن لهيعة ليس بحجة ، ورواه الفضل بن المختار عن عبيد الله بن موهب عن عصمة بن خالد الخطمى ولا يتابع عليه . اهـ . ووجدت بإزائه بخط الحافظ ابن حجر : لم ينفرد به ابن لهيعة بل تابعه الوليد بن المغيرة مصرى صدوق ، وقال السيوطى فى الجامع الصغير : أخرجه أحمد والطبرانى والبيهقى عن ابن عمرو وأحمد والطبرانى عن عقبة بن عامر عن عصمة بن مالك . اهـ .

(٢٧٦) حديث : « الشرك أخفى فى أمتى من ديب النمل على الصفا » هكذا أورده صاحب القوت =

يصير بها منافقاً إلى أن يموت، وإنى لأسمعها من أحدكم فى اليوم عشر مرات» (٢٧٧) وقال بعض العلماء: أقرب الناس من النفاق من يرى أنه برىء من النفاق، وقال حذيفة: المنافقون اليوم أكثر منهم على عهد النبى ﷺ، فكانوا إذ ذاك يخفونه وهم اليوم يظهرونه. وهذا النفاق يضاد صدق الإيمان وكماله وهو خفى، وأبعد الناس منه من يتخوفه وأقربهم منه من يرى أنه برىء

= وقال العراقى: أخرجه أبو يعلى وابن عدى وابن حبان فى الضعفاء من حديث أبى بكر، ولأحمد والطبرانى نحوه من حديث أبى موسى وسيأتى فى ذم الجاه والرياء. اهـ.

قال مرتضى: قال ابن عدى: رواه يحيى بن كثير النضرى عن الثورى عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس عن أبى بكر الصديق ﷺ، وهذا عن الثورى ليس يرويه عنه غير يحيى بن كثير هذا. اهـ. وله فى الجامع الصغير بقية: وسأدلك على شيء إذا فعلته أذهب عنك صغار الشرك وكباره... الحديث وسيأتى ذكره قريباً، أخرجه الحكيم الترمذى عن أبى بكر. قال المناوى: وظاهر صنيعه أنه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير، وإلا لما أبعد النجعة وهو ذهول، فقد أخرجه الإمام أحمد وأبو يعلى وأبو نعيم فى الحلية عن أبى بكر، وأحمد والطبرانى عن أبى موسى قال مرتضى: هذا ليس بذهول من الحافظ وإنما مراده بالاختصار على تخريج الحكيم الترمذى إشارة إلى أنه انفرد بإخراجه هكذا على التمام، وأما من ذكرهم بعد كأحمد والطبرانى وأبى يعلى فإنهم اقتصروا على الجملة الأولى إلى قوله على الصفا. وفى الجامع الصغير أيضاً: الشرك أخفى فى أمتى من ديب النمل على الصفا فى الليلة الظلماء، وأدناه أن تحب على شيء من الجور أو تبغض على شيء من العدل، وهل الدين إلا الحب فى الله والبغض فى الله... الحديث، قال: أخرجه الحكيم الترمذى فى النوادر والحاكم فى التفسير وأبو نعيم فى الحلية كلهم عن عائشة، قال المناوى: قال الحاكم: صحيح، وتعقبه الذهبى بأن فيه عبد الأعلى بن أعين قال الدارقطنى: غير ثقة، وقال فى الميزان عن العقيلي: جاء بأحاديث منكورة، وساق هذا منها، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، والله أعلم.

(٢٧٧) حديث حذيفة ﷺ: «كان الرجل يتكلم بالكلمة على عهد رسول الله ﷺ يصير بها منافقاً إلى أن يموت، وإنى لأسمعها من أحدكم فى اليوم عشر مرات» هكذا أورده صاحب القوت. قال العراقى: أخرجه أحمد بإسناد فيه جهالة. اهـ.

قال مرتضى: قال أبو نعيم فى الحلية: حدثنا أبو بكر بن مالك حدثنا عبد الله بن أحمد حدثنى أبى حدثنا عبد الله بن نمر حدثنى الجهنى حدثنا أبو الرقاد وقال: خرجت مع مولاى وأنا غلام فدفعت إلى حذيفة وهو يقول: إن كان الرجل ليتكلم بالكلمة على عهد رسول الله ﷺ فيصير بها منافقاً، وإنى لأسمعها من أحدكم فى المقعد الواحد أربع مرات، لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتجعلن على الخير أو ليسحتنكم الله بعذاب أو ليؤمرن عليكم شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لكم.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## نُورُ الْيَقِينِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ إَحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ

إحياء علوم الدين للإمام الغزالي موسوعة إسلامية كبرى لا يستغنى عنها كل مسلم  
فقد جمع فيه الإمام الغزالي أمور الإسلام على أربعة كتب : العبادات ، والمعاملات ،  
والمهلكات ، والمنجيات ، فأجاد وأفاد .

وقد أورد الإمام الغزالي آلاف الأحاديث كانت مصدراً لأرائه بعد كتاب الله ، أتى بها  
محدوثة الأسانيد .

وقد عني الحافظ العراقي بتخريج بعض الأحاديث وتعقب مصدرها ، ثم جاء السيد  
محمد الزبيدي الشهير بمرقضي فاستكمل عمل الحافظ العراقي وتعقب بعض الأحاديث التي  
لم يجد لها الحافظ العراقي أصلاً فذكر لها أصولاً تقويها وتنقلها من الضعف إلى القوة وذلك  
بالرجوع إلى أمهات كتب الحفاظ .

ولقد قام شيخ المحدثين في عصره فضيلة الشيخ محمد الحافظ التجاني بمراجعة  
تخريجي الحافظ العراقي والسيد مرتضى الزبيدي ورأى جمعهما في كتاب واحد وهو أحد  
أعماله الجليلة المتعددة كترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وذخائر المواريث في الدلالة  
على مواضع الحديث للناقلي ... وغيرها من أعمال لم يقصد بها إلا وجه الله عز وجل .

اتفق جمهور العلماء على أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال لأنها أمور  
بها أمراً عاماً ولا تصطدم بعقيدة ولا بأصل من الأصول ولا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً ، وقد  
يسوق العلماء الأحاديث الضعيفة بجوار الحديث الحسن أو الصحيح ليزداد السند به قوة وهذا  
معروف في فن الحديث .

بمشيئة الله تعالى ستوالى « دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع » نشره في أعداد متتابعة .

والله ولي التوفيق ،

هاني غريب